

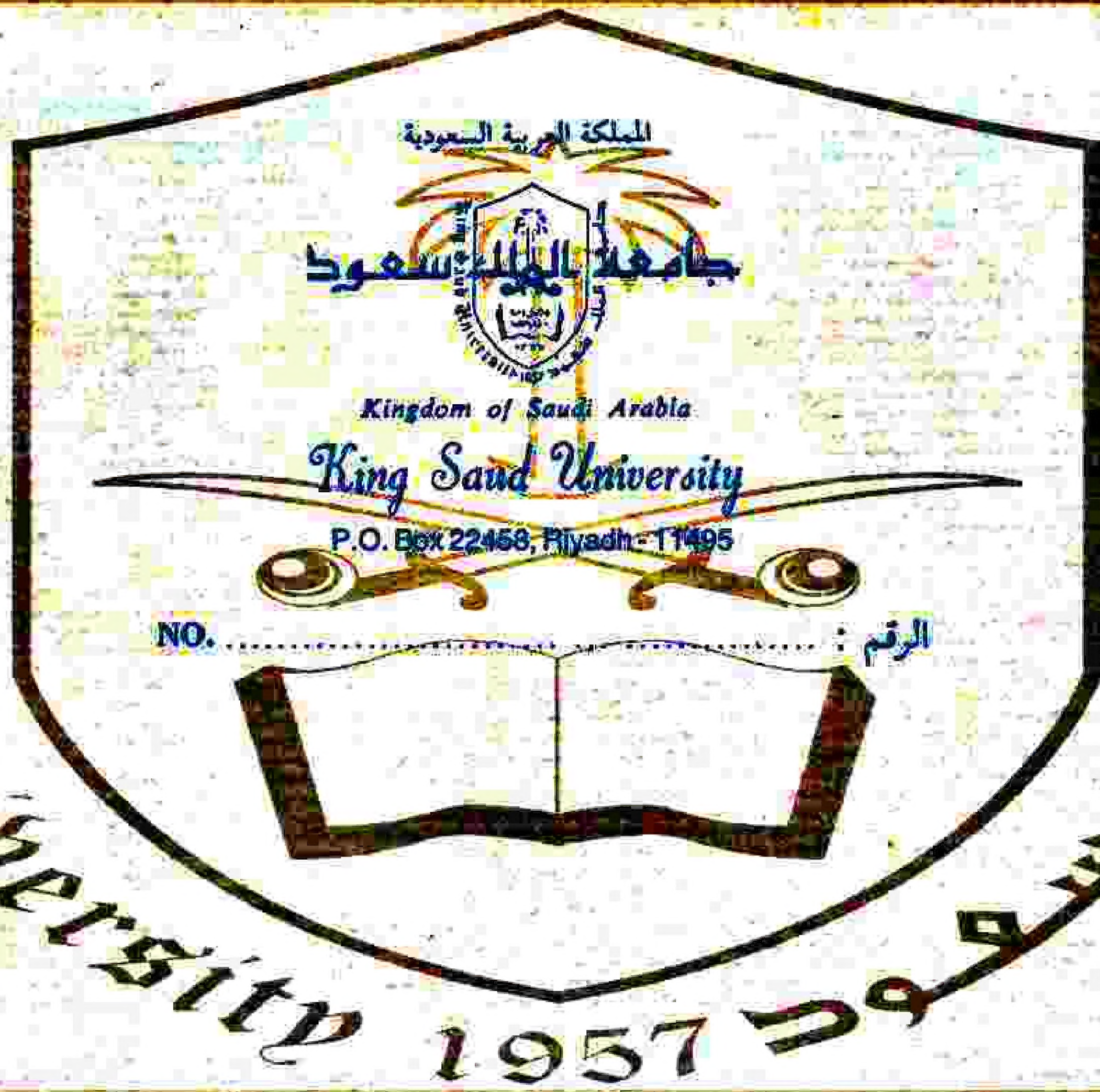
DEANSHIP OF  
LIBRARY AFFAIRS



King

Saud

University



مادة شؤون المكتبات

الرقم :

NO.

1957

سعود

جامعة

Copyright © King Saud University



٢١٦  
ق ٠ ق

شرح مختصر المشار لابن حبيب - ٨٠٨ هـ، تأليف  
ابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا - ٨٧٩ هـ  
بخط محمد الخطيب المجلون في القرن الثالث  
عشر الهجري تقديرًا .

٢٨ ق ٢٣ س ٥٠ ر ٢٠ × ١٥ سم  
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد

٥٠٠٠

الاعلام ١٤٦٦ هـ هدية النصارى ١ : ٨٣٠  
١ - أصول الفقه الاسلامي - المؤلف  
ب - النسخ ج - تاريخ النسخ .





٢١١١  
 ٢١١٢  
 ٢١١٣  
 ٢١١٤  
 ٢١١٥

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وعلى آله  
 وصحبه أجمعين  
 وبعد  
 فإني قد كتبت  
 هذه الرسالة  
 في شهر ربيع الأول  
 سنة ١٢٥٤  
 في مدينة القاهرة  
 في دار  
 الخزانة العامة  
 بمصر  
 في يوم  
 الاثنين  
 الثاني عشر  
 من الشهر  
 المذكور  
 في سنة  
 ١٢٥٤

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المطبوعات  
 المرفقة  
 الفصول  
 المؤلف  
 تاريخ النسخ  
 اسم الناشر  
 عدد الأوراق  
 ملاحظات  
 ١٩٥٤

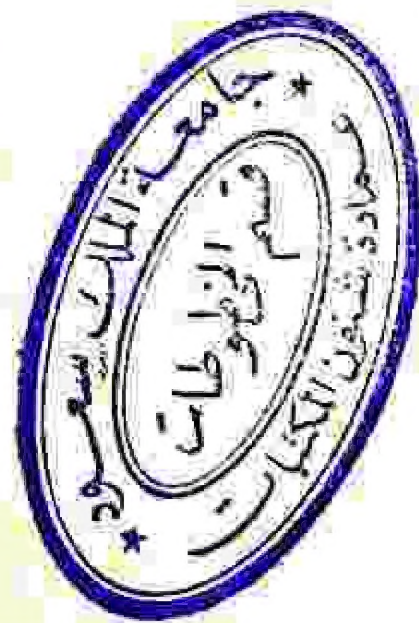
مكتبة جامعة الملك سعود  
 قسم المطبوعات  
 المرفقة  
 الفصول  
 المؤلف  
 تاريخ النسخ  
 اسم الناشر  
 عدد الأوراق  
 ملاحظات



بسم الله الرحمن الرحيم يعني  
 قال الشيخ الامام العالم العلامة افضل المتأخرين خاتم الحفاظ  
 صاحب التقرير والتحرير منفتح اعضان الفروع والاصول معدل  
 ميزان المعقول والمنقول ابو المعالي زين الدين قاسم بن قطلوبغا  
 الحنفي عامله الله بطلعه الحنفى وادام به النفع بمحمد والحمد  
 لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد واله اجمعين **اصول**  
**الشرع** الاصول جمع اصل وهو ما يثبتني عليه غيره والمراد هنا الا دلة  
 الشرعية لا بنتنا الاحكام عليها والشرع بمعنى المشرع والمراد به هنا  
 الاحكام المشروعة والمراد من الحكم الحكم وهو ما ثبت بالخطاب  
 كالوجوب والحرمه وغيرهما كما قال ادلة الاحكام المشروعة **الكتاب**  
 قد مر لا من اصل من كل وجه **والسنة** احرازها عن الكتاب لتوقيف  
 حجيتها عليه **واجماع الامم** اخره عنهما لتوقيف حجيتها عليهما **والقياس**  
 اخره لا من فرع بالنسبة الي الادلة المتقدمة لان حكمه مستفاد منهما  
 في كل حادثة بعد ما ثبتت حجتيه بالكتاب والسنة بخلاف الاجماع  
 فانه لا يتوقف في كل حادثة على ما تقدمه **اما الكتاب** الذي سبق ذكره  
**والقرآن** وهو معروف عند كل احد فكان تعريفنا لفظيا لانه اشتهر  
 بهذا الاسم الا انه يقال على الصفة القديمة وعلى ما بين دفتي المصنف  
 والاستدلال الاصولي بالثاني فقال **المنقول** **نوا** ترا يخص ما يستدل  
 به بعد زمان النبي صلى الله عليه وسلم **وهو** اي القرآن **نظم** اي الفاظ  
 مترتبة بعضها على بعض **ومعني** مستفاد من ذلك النظم ذكره  
 لدفع وهم من توهم انه عندنا اسم للمعنى فقط لقول ابي حنيفة  
 يجوز ان القراءة في الصلوة بالفارسية مع القدرة على العربية وهذا  
 مرادى عنه وقد علم الوجه في المطولات **واقسامها** اي اقسام

النظم

النظم والمعنى **اربع** وهذا باعتبار ما يتعلق به الاحكام والاقسام  
 من ذلك فانه بحر عميق فيه علم التوحيد والقصى والامثال والحكم  
 وغير ذلك واختاروا هذا القسم لاستغراقه الاعتبار من اول  
 وضع الواضع الى اخر فهم السامع لان ذلك المعنى باللفظ الخارجي  
 على قانوت الوضع يستدعي وضع الواضع ثم دلالاته كونه  
 بحيث يفهم منه معنى ثم استعماله ثم فهم المعنى واللفظ بتلك الاعتبار  
 الاربع تقسيمات مربعة الا الثاني فانه متمم اقسامها وجوه النظم  
 صيغتها اي طرق اربعة صورة وحادة ووجوه البيان او اظهار  
 المراد بحسب الدلالة الواضحة والخفية بحكمة الا بتلك ابعاد الوجهين  
 ووجوه الاعمال ووجوه الوقوف اي اطلاق السامع على مراد  
 المتكلم ومعنى الكلام والمرجع في الحصول لاستقرار **والاول** اي  
 التقسيم الاول من الاقسام الاربعة **في وجوه** اي طرق **النظم** قيل  
 لا يناسب العام اذ لا معنى لطريق النظم ولعل الوجه بمعنى الجهة  
 التي هي بمعنى الاعتبار فكانه قال في اعتبار النظم **وهو** اي القسم  
 الاول **الخاص** وهو ما اي لفظ **وضع** **معني** اختار عن المراد  
 فانه لا معنى له والمشتوك فانه وضع لا كثير من معنى والمعنى بالمعنى  
 المدلول اما يقابل العين ليتناول قسما يحتاج للحقيقي كزيد ولا  
 اعتباري كاسنان ورجل علي ما سياتي **معلوم** اختاره عن المجمل  
 لان معناه غير معلوم للسامع **عليه** **الفرق** من حيث هو واحد  
 مع قطع النظر عن ان يكون له افراد او لا واختاره عن العام  
 كالمسلمين فانه موضوع لمعنى واحد شامل لا فرد ولا يفتي ان تركه  
 اولي بالاختصاص **جاء** **كان** الخاص كاسنان فان معناه واحد  
 معلوم وهو الحيوان الناطق **او** **فوق** **فوق** فان معناه واحد معلوم





وهو انسان جاويز حد البلوغ **او عينا** كرتي فان معناه واحد معلوم وهو  
ذات متخذه **وحكمه** اي حكم الخاص وهو الاثر الثابت به **يتناول المخصوص**  
وهو مدلول الخاص **فقط** اي يتناول اقطعا لا رادعة غيره عنه وهذا عند  
منايخ العراق خلافا لمنايخ سمرقند مذهبهم مردود باتفاق العرف  
حيث لا يعتبرون احتمالا الا عن دليل اصل فلا يفرون من جداس  
الاشق فيه ويعدون الخافق منه مجنونا **بله احتمال بيان** اي بيان  
التفسير لنفي نزعهم من قال الخاص يحتمل البيان لان بيانه اما اثبات  
الثابت او انزاله انزالا وكلهما فاسد **ومن** اي من الخاص **الامر**  
وهو قول القائل لغيره اضل **ويخص** اي مدلول الامر بصيغة فلا يعرف  
بدونها **لازمة** اي مختصة به كما هو مختص بها **فلا يكون الفعل هو**  
لان الوجوب بالامر والامر مختص بصيغة **وموجب** اي الذي يوجب  
الامر المطلق **الوجوب** اي لزوم الايتان بالامور به لقوله تعالى  
ما كان لمومن ولا مومنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة  
من امهم وقوله تعالى وليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم  
فتنة او يصيبهم عذاب اليم وسواك ان الامر بعد الحظر اي المنع نحو  
قوله تعالى فاذا اسلخ الاشرار الحرم فاسلخوا المشركين او قبله لان مقتضى  
لوجوب وهو الصيغة قايما بالخالفين وما جاء ذلك باحة بعد الحظر  
فلا دليل غير الصيغة **ولا يقتضي** اي لا يوجب الامر المطلق **التكرار**  
اي تكرار الامور به وهو ان يفعله ثم يعود اليه وهكذا **ولا يحتمل**  
اي لا يكون التكرار محتملا من محتملات الامر يحتمل عليه بالقرينة **سواء**  
**انعلق الامر بشرط** بان وقع جزا من قوله تعالى وان كنتم  
جنبا فاطهروا **او شرط** بان وقع جزا من قوله تعالى الزانية والزاني  
فاجلدا الآية لان مدلول صيغة الامر طلب حقيقة الفعل

والمره

والمره والتكرار بالنسبة الى الحقيقة امر خارجي والخروج عن عهدة  
الامور به بالمره لحصول الحقيقة لانها مدلول الصيغة وما يتكرر  
من العبادات فيكرر بسببها يقال بعض المنايخ يتكرر الامور به  
فاتفق الفريقان على التكرار واسنده هو كالي الامر كما اسند الجمهور  
الي الاسباب فاذا لم يقتضي التكرار ولا يحتمل **فيقع** اي يقع الامر  
فيها بالامور به **فلا** اي اقل جنس الامور به وهو التكرار  
الحقيقي **ويحتمل** اي كل جنس باعتبار معني الغزمية او باعتبار  
معني العدد فصار من حيث هو جنس واحد وان كان له افراد **علي**  
**الصحيح** احتراز من قول نرفرا نه يحتمل العدد ويظهر ثمة الخلاف  
فيمتد ذلك لوجهه طلق نفسك فان لها ان تطلق نفسها واحدا وان  
نوي الزوج الثلاث فطلقت نفسها تلك ثا وقعت وان نوي الزوج تسعين  
لم يقع نفي عندنا وقال نرفر يقع نثنان لثان العدد ليس موجب  
ولا محتمل فلا يثبت ان تكون المرة امة لان ذلك جنس طلق فيها  
**وحكمه** اي حكم الامر بعني الثابت به وهو الواجب **فوحان** بالقسمة  
الاولية **اذا و هو اقامة الواجب** اي اخراجه الى الوجوب على  
حسبه والكم للعهد اي الذي وجب بالامر ابتداء **وقضا** **وعق** **تسلم**  
**منه** اي مثل الواجب **به** اي بالامر وتشاره الي ان المراد منه افعال  
الجوارح لا مافي الذمة قبل الامر وهو نفس الوجوب لان ذلك السبب  
لا بالامر **ويشاد لان** اي الادا والقضا فيقال هذا مكان هذا  
**مجازا** فيحتاج الى قرينة كما يقال ادي ما عليه من الدين فقوله من  
الدين قرينة يفهم منه القضا لان اذا حقيقة الدين محال والجامع  
ما في كل منهما من التسليم **ويورد** اي الادا والقضا **بني**  
فيؤدي القضا بنية الادا وبالعكس الا انه يحتاج الى القرينة كما يقال







حسن **معنى في وجوب** كالأجلين معنى التصديق حسن معنى وهو شكر  
النعم وهذا حاصل في ذات التصديق وهذا النوع لا يقبل السقوط أصلا وعلى هذا  
لا بعدد الكثرة ولا بغيره والصلاة فانها حسنة للتعظيم والتعظيم **لا كرامة**  
حاصل في ذاتها الا انها تقبل السقوط في بعض الأحوال **والأخر** أي النوع  
الأخر **على وجه** **بهم** **القسم** الذي حسن لمعنى في عينه **متأبده** **للحسن**  
**معنى في غيره** كالزكاة فانها تنقيص المال حسنت لدفع حاجة  
الفقير فهذا صانع مشابهة للذي حسن لمعنى في غيره الا ان حاجة  
الفقير لما كانت تخلق الله تعالى لا صنع للعبد فيها صارت كذا واسطة  
فالحق بالقسم الأول **وحكم النوعين** **واحد** وهو انه لا يسقط الا  
بالأداء أو باعتراض ما يسقطه وإما ان يكون الحسن **لمعنى في غيره**  
أي في غير المأمور به وهذا عطف على قوله اما لمعنى في عينه **وهو** أي  
ذلك الغير الذي حسن المأمور به لأجله نفعان أحدهما لا يؤدي  
ذلك المأمور به كالوضوء فإنه حسن للمؤمن من الصلوة به والصلوة  
لا تنادي به وإنما تنادي بذكرها المعلومة **والنوع الآخر ما يؤدي**  
الغير الذي حسن المأمور به لأجله كالجها دلا على كماله الله تعالى  
وذلك تنادي به **وحكمها** **واحد** **أبضا** وهو بقا الوجوب ببقاء  
الغير وسقوطه بسقوطه وتوكل المصنف النوع الجامع وهو ما حسن  
في شرطه وهو القدرة وإنما سمي جامعا لان ما حسن لمعنى في عينه أو لغيره  
بأنواعهما يصير كله حسنا لمعنى في شرطه وهو القدرة فلا يمان حسن  
لمعنى في عينه ولفظ شرطه وهو كونه مقدورا أيضا والقدرة نفعان  
ما يتمكن به العبد من أداء ما فيه والشرط توهمها هذه للعبادات  
البدنية وما يشير به الأوامر الشرطية تحقيقها حتى كانت صفة وهذه  
للمالية الأصدة الفطر **ثم الأمر نفعان** نوع **مطلق عن الوقت**

بان لا

بان لا يذكره وقت محدود على وجه يفوت الأداة بفواته كالأمر  
بالزكاة وصدقة الفطر **ولا تجب الأداة على الفور** وهو آيات  
المأمور عقب ورود الأمر **في الصحيح** خلافا للتخييل فان المطلق  
عنه على الفور لئلا ان الأمر لطلب الفعل فقط والأزمنة في صلاحية  
حصول الفعل على حد سواء **ونوع** **فقد** أي بالوقت بحيث يفوت  
الأداة بفواته **وهو** أي المقيد بالوقت **أنواع** أربعة **الأول** منها  
**ان يكون الوقت ظرفا للمؤدى** وهو الواجب **وشرطا للأداء** وهو  
إخراج الواجب إلى الوجود **وسببا للوجوب** أي يثبت به **وهو** أي الذي  
يكون ظرفا وشرطا وسببا **وقت الصلوة** اما أنه ظرف فلا منه  
يفضل عن الأداة وكل ما يفضل من الأوقات عن الأداة فهو ظرفي اما  
الأولى فلا منه إذا صلي فاكفى بمقدار الغرض انقضى المؤدى قبل فراغ  
الوقت واما الثانية فلا نال المراد بالظرفي ان لا يكون الفعل مقدر به  
واما أنه شرط فلا ان الأداة يفوت بفوته وكل ما يفوت الأداة بفوته  
شرطا اما الأولى فلا ان الوقت كما إذا خرج كان الأيتان بها قضا  
واما الثانية فبالقياس على سائر شروط الصلوة كالطهارة وستر  
العورة واستقبال القبلة والنية واما أنه سبب فلا ان الأداة يختلف  
باعتلاف صفته وكل ما يتغير الواجب بتغيره فهو سبب لان المسبب  
يثبت على وفق سببه **ومن حكمه** أي من حكم هذا النوع الذي جعل  
الوقت لأن الوقت لما كان ظرفا كان المشروط فيه ظرفا وشرطا وسببا  
**اشتراط نية التعيين** يعني تعيين الوقت لأن الوقت لما كان ظرفا كان  
المشروط فيه متعدد فيشترط تعيين بعض الأوامر عن بعض وذلك بالنية  
وحيث لو لم التعيين **ولا يسقط بضمة الوقت** أي بان ضاقت الوقت  
بجئ لا يسع غير الواجب **ولا يتعين** بعض أجزاء الوقت لأسببية



بشي من القصد ولا من القول كان ينوي ان هذا الجز هو السبب اي  
 يقول غيب هذا الجز والسبب **الا لاد فيه** فانه يتعين **كالخات**  
 اي كان الخات في الميوله ان يجزا احد الامور الثلاثة الاعناق  
 او اللسوة او الاطعام ولو عين احدها لا يتعين وله ان يفعل غيره  
 ماله يكفر به فاذا كثر به تعين **النوع الثاني ان يكون الوقت مهيأ**  
 اي مقدار له اي للموذي **وسبب وجوبه** اي ثبت الوجوب به  
**كشهر رمضان** اما انه معيار فلان الصوم قد مر باي ماله حتى انزاد  
 بزيادة ثباتها ونقص بنقصانها واما انه سبب لوجوبه فلانه مضاف اليه  
 والا مضافه تدل على الاختصاص والقوي وجوه السببية وسبب  
**ومن حكمه** اي من حكم هذا النوع الذي جعل الوقت معيارا له وسببا  
 في غيره اي غير الموذي **فيه** اي في الوقت ضرورة كونه معيارا واذا انقضى  
 غيره **في تصاب** اي يتادي **بمطلق الاسم** وهو الصوم بان يقول  
 نويت ان اصوم **ويتادي مع الخطا في الوصف** اي وصف الصوم  
 بان ينوي صوم القضا والنذر والنفل لان الوقت لا يقبل الوصف  
 في نفسه نية وبقيت نية اصل الصوم وبها يتادي **الا في المسافر**  
**ينوي واجبا اخر** المستثنى منه محذوف يعني يصاب فرض الوقت  
 مع الخطا في فرض كل احد الا في حق المسافر فان الصوم لا يصاب  
 في حقه مع الخطا في وصفه بل يقع عما نوي **عند اي حنيفة** وقال  
 ابو يونس ومحمد المسافر والمقيم سوا في هذا لان السبب وهو شهر  
 الشهر تحقق في حقهما الا ان الشرع اثبت له الترخص فاذا ترك  
 الترخص كان المسافر والمقيم سوا فيقع عن الفرض ولا يحنيفة  
 ان وجوب الاداء سقط عنه صار رمضان في حق ادائه كشعبان  
 فيقع عما نوي **وفي النفل حنفية** اي عن ابي حنيفة ررح **روايتان**

في رواية

في رواية الخا نوي النفل يكون صايما عن الفرض وهذا هو الاصح في رواية  
 يكون صايما عن النفل وجه هذه ما تقدم ووجه الاولي انه الرخص  
 شرع نظرا له في النفل **ويجب صوم المني** اذا نوي واجبا اخر او  
 نفل **عن الفرض في الصحيح** وهو مخرج مختار فخر الاسلام وشمس الامة  
 لان رخصته متعلقة بحقيقة العجز فاذا صام فان سبب الرخصة  
 في حقه فالتحقق بالصحيح بخلاف المسافر فان رخصته متعلقة بعجزه  
 مقدر باعتبار سبب ظاهر عام مقام العجز وهو السفر فلا يظهر بفعل  
 الصوم فوات سبب الرخصة ومقابل الصحيح ما عليه اكثر مستأخ  
 بخلاف ان المريض كالمسافر لان رخصته متعلقة بعجزه في زيادة المرض  
 لا بتحقق العجز **ومح** هذا في المفيد والمزيد **النوع الثالث**  
**ان يكون الوقت معيارا لسبب لوجوبه كقضاء رمضان**  
 اما انه معيار فظاهر انه ليس بسبب القضاء هو سبب الاداء وهو  
 شهر رمضان ما علم فلم يكن من القضاء سببا **وشروطه**  
 اي في هذا النوع الذي الوقت فيه معيارا **سبب التعيين** اي نية  
 التعيين لان هذا الصوم ليس بوضيعة الوقت ولا هو متعين فيه  
 فيصير له مزاحم واذا زومت العبادات في وقت واحد فلا بد من  
 التعيين والتعيين انما يحصل بنية ويشترط ان يكون من الليل  
 لينعقد الامساك من اول النهار لمحمّل الوقت وهو القضاء **ولا يحتمل**  
 هذا النوع **الفوات** لان وقته العزمي النوعين الاولين لا وقتها  
 محدد ومحد يفت الاداء بغوته **النوع الرابع ان يكون الوقت مشكلا**  
 بشي **المعيارية** وبشيء **الظرفي** **كالخ** يشبه ونسبة المعيارية **موجبه**  
 انه لا يصح منه في عام واحد **الوجه** واحدة فكان كالنهار للصوم ويشبه  
 الظرفي من حيث ان اركانها لا تستغرق جميع الوقت فكان فوق



الصلاة ومن حكمه تعيين اي لزوم اداها في شهر من اول  
 سنني الامكان وهذا عند ابي يوسف وقال محمد يجوز التأخير عن العام  
 الاول واذا فعل يكون اداءه بالتفريق فيظن الخلاف في الاثم فعند ابي  
 يوسف لا يثم اذا أخر عن اول سنني الامكان فاذا فعل ارتفع الاثم وعند  
 محمد لا يثم الا اذا لم يودعه مدة عمره وبنادي الحج بمطلق النية بان  
 يقول اللهم اني اريد الحج وان كان الوقت قابلا للنفل لدلالة الحال  
 وهي ان الظاهر من حاله المسلم ان لا يحتمل المشاق للنفل والعرض باق  
 عليه ولو نفي النفل يقع عند لان المصريح مقدم على **فصل في الكفار**  
**مخاطبون بالايمان** اي بنينا عليهم الامر بالايمان بالله تعالى يا ايها  
 الناس اني مرسل الله اليكم جميعا الي قوله فامنوا بالله ورسوله **بنا على**  
**العهد الماضي** باجماع الفقهاء كذا قال وليس مراد علمنا انهم  
 الله تعالى وانما مراد فهم ما ذكرت **ولا يخاطبون اذا ما احتمل السقوط**  
**من العبادات** كالصوم والصلوة والزكاة والحج لان الكفار ليسوا باهل  
 لاداء هذه العبادات لان اداها لا يستحق الثواب وهم ليسوا باهل  
 الثواب بل كانت ثواب الجنة فاذا لم يكن اهل ذلك لا يخاطب بالاداء لان  
 الخطاب بالعمل للعمل فاما ما لا يحتمل السقوط كالايان فانهم مخاطبون  
 على ما تقدم وهذا في **التبجيل** وهو قول مشايخ باور الشرح وعند  
 العل قبيلين مخاطبون بجميع اوامر الله تعالى ونواهيهم من حيث الاعتقاد  
 ولا في حق المواخنة فيما تبون على ترك ذلك لقوله تعالى ما سلكتكم  
 في سقر قالوا لم تكن من المصلين فاجبروا انهم استحقوا ذلك بترك الصلوة  
 ولهم وعليهم واجيب بان الصلوة تذكر ويكره الاعتقاد وحقيقتها  
 لا فعلها **قال الله تعالى** فان تابوا وقاموا الصلوة واتوا الزكاة فاجابهم  
 حيث يجلي سبيله اذا امن وقبل فعل الصلوة واذا كان محتملا لا يجزى

نقطة ٢

في موضع

في موضع القطع **ومن** اي من الخلق **النهي** وهو قول القائل لا  
 تفعل وانما كان من الخاص لما تقدم في الامر **ونقيض النهي** في اقتضائه  
**صفة القبح** كلامه اي كما تقسم الامر في اقتضائه صفة الحسن العام  
 به فالقسم الاول من النهي عنه **ما قيل لمعني في عينه** **ومنه** كالقوله  
 لعقل قيل في ذاته وهو كفران النعم **او شر** كبيع الخمر من الشرع  
 فيحصل من العقل ونصب وصنع ونشر على التمييز لان قبح الشيء يكون  
 باعتبار امور وحكم هذا النوع ان المنهي غير مشروع اصله **القسم**  
**الثاني** ما قيل **لمعني في غيره** اي غير المنهي عنه **ومنه** قايما بالمنهي  
 عندنا يقبل الاستحالة كصوم يوم النحر ذات امساك مشروع لله تعالى  
 فلم يفيج باعتبار بل باعتبار وصنع وهو الامر عن صيانة الله تعالى  
 في هذا اليوم وحكمه ان المنهي عنه بعد النهي مشروع باصله غير مشروع  
 بوصفه فصيح النذر به واذا فعل يخرج عن العهدة **ومنه** اي مصلحا  
 ومقارنا في الجملة كالبيع وقت النداء فحله للاستغفار بالبيع وهو مجاور  
 للبيع وقابل للنفك عنه كما اذا باع في حالة السعي في الطريق فلا يكره  
**والنهي عن الانغال في الحسنة** وهو التي تعرف بالحق ولا يتوقف وجودها  
 على الشرع كالقتل والزنا وشرب الخمر **من القسم الاول** وهو القبح  
 لعينه وصنع **النهي عن** الامور **الشرعية** وهي التي يتوقف حقيقتها  
 على الشرع كالصلوة والصوم والبيع والاجارة **عن القسم الثاني** وهو  
 القبح لغيره وصفا لان النهي يعرف في الخطاب بالمخاطب بالمنع عن الفعل  
 فلا بد ان يكون الفعل متصورا للمخاطب وهذا تصويره موقوف على  
 الشرع فيكون مشروعاً باصله غير مشروع بوصفه في العبادات يصح  
 النذر بها وفي المعاملات يفيد الملك عند اتصال القبض **وقد**  
**اختلق** العلماء في الامر والنهي في حق الضد **فقال بعضهم** **الا بالشي**

السكر

بعد النهي



**نهي عن ضده** من جهة اللفظ فيكون لفظ الامر موجبا للنهي عن ضده  
 وقال بعضهم من جهة الدلالة على انه لا يجوز له فعل المنافي له في وقت  
 وجوبه **وبالعكس** اي وقالوا النهي عن الشيء امر بوضده وهذا اذا كان  
 له ضد واحد عند قوم ومطلقا عند اخرين **والاحتياط** انه اي النهي  
 الثابت بالامر يقتضي اي يثبت ضرورة **كل ضده** اي المأمور والملا  
 الضد الذي يغوت المأمور به بالاستغفال به لان هذا النهي مالم يكن بالنهي  
 وانما هو بالضرورة فيثبت بقدر ما تندفع به الضرورة والضرورة تندفع  
 بالاحتمال وهو جعل الضد مكرها **ويقتضي النهي** ان يكون **متدا**  
**كسنة واجبة** اي موكدة قرينة من الواجب لما قلنا في الامر وهذا  
 انتهى القسم الاول ثم عطف عليه قوله **انتهى عنه والعام** اي القسم  
 الثاني العام وهو ما اي لفظ **تناول افراد** يخرج الخاص **متفقة**  
**الحدود** واحتراز عن المشترك فانه يتناول افرادها وكثيرا مختلفة  
 الحدود **على سبيل التناول** لا على سبيل البدل واحتراز به عن  
 اسم الجنس نحو رجل فانه يتناول افرادها متفقة الحدود ولكن على  
 سبيل البدل **وعلمه** اي الاثر الثابت به **اجاب الحكم** اي اثبات  
 الحكم المستفاد مما ذكره متعلقة **فيما تناوله** اي في مدلوله **فقطها**  
 تميزا وصفة مصدر محذوف اي يتناولها فاطلا ارادة البعض وهذا  
 مذهب اكثر اصحاب لقوله ائتموا المشركين ولا تأكلوا مما لم يذكر  
 اسم الله عليه فالحكم هو الوجوب المستفاد من مدلول العام وهم المتشركون  
 كما له والحق ان حكمه يتناول مدلوله قطعا كالخاص وان لم يثبت  
 للحكم الشرعي في هذا جملة الكلام لان العام داخل فيه ثم اشار الي  
 اي بعض ثمرات هذا القول بقوله **في الخاص** اي بالعام  
 ومثل هذا بما في الصحيحين من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه

وسلم

وسلم امر العربيين لشرب ابوالابل وهذا خلاص وما في مستند الحكم  
 من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اسقوه البول وهذا  
 عام فاما تساوي الخاص والعام في حكمه تناول المدلول وكان هذا هو ما  
 يقتضي التقدم على الخاص المبيح جعل ناسخا وهذا حكم العام قبل التخصيص  
 فاما بعده فيكون ظاهرا في الصحيح وهو العام عام **بالصفة والمقتضى**  
 كرجال فانه وضع للجمع وهو يتناول افراد متفقة الحدود **وبالمعنى**  
**وهذا** كقوم ويهبط فانه يتناول افراد متغايرة **دون** صفة **والمشترك**  
 وهو القسم الثالث وهو ما اي لفظ **يتناول افراد** مختلفة الحدود  
 كالفرق فانه يتناول الحيض والطمح بالبدل فتكون مختلفة الحدود واحتراز  
 عن العام وقوله **بالبدل** تغير المتناول عنه البعض وهذا البعض هو  
 احتراز عن الشيء فانه يتناول افراد مختلفة الحقيقة على سبيل التناول  
 من حيث انها مشتركة في معنى الشبيه وهو البنون والخدم **وحكمه** اي حكم  
 المشترك **التامل فيه** اي في صفة وفي سياقه وسباقه **ليشرح بعض**  
**وجوهه** اي طرق معناه ليعمل به اي لأجل العمل بالمشترك كما نعمل لفظ  
 القرء في جداول التركيب والاعمال للجمع يقال قرأت الشيء اي جمعته  
 وعلى الاكفقال يقال قرأ الفهم اذا استقل والاجتهاد للدم والاستقال للحيض  
 فيترجم **والاعوجبه** اي للمشترك عندنا فلا يستعمل في اكثر من معنى  
 واحد وفاقا لما صححه الواضع عن الثاني حيث قال في باب العتق ان الشا  
 لم يعمل للمشترك على جميع معانيه انتهى لان المبادر الي الفهم ارادة  
 احدهما حتى تبدأ طلب المعين وهو موصوب للحكم بان شرط استعماله  
 لغة كونه في احدهما وقيل نعم احتياطا للعلم بفعل المراد قلنا لا يتوصل  
 اليه الا بشرط ما علم انه لم يشترط وهو عام والحق في ظاهر الامر ان  
 واجب **والمودل** وهو ما يترجم **من المشترك بعض** وجوهه **بقا بالرائي**

في



لأنك إذا تأملت ما وضع الفقهاء وصرفته إلى وجه معين فقد  
 أولته اليسرى رجعت فبالبحر الموصول من الجمل والمشتك فلا يتعين  
 أن يكون من المنفرد ويجوز أن يكون التوجه نحو الواحد فلا يلزم  
 أن يكون بغالب الرأي والجواب أن الموصول المصطلح عليه عند أصل  
 ليس الاطلافاً اصطلاحاً غيره لا يرد عليه والمراد بغالب الرأي الظن  
**وحكم العمل به** أي وجوب العمل به لأنه دليل ظني **على احتمال الغلط**  
 لأن تعيينه بدليل ظني **الثاني** أي القسم الثاني من الأقسام الأربعة  
**في وجود البيان** أي ظهور الدلالة **بذلك** **النظم** الذي تقدم تقيمه  
 وهو أي القسم الثاني **أربعة** أي أربعة أقسام هي الظاهر وهو ما أي  
 كلام **ظري** وضع **المراد** أي المعنى الوضوعي بصيغته أي بنفسه  
 صيغته من غير نظر إلى أمر آخر نحو قوله تعالى واحل الله البيع وحرم  
 الزني فإن المعنى الوضوعي وهو الإحلال والتحريم ظاهر منه للعالم باللسان  
**وحكم وجوب العمل بما ظهر منه** واختلافه على دليل الظن  
 أو القطع فقال أبو منصور وعامةهم بالأول **احتمال الجواز** وقال  
 أبو زيد والعراقيون بالثاني لعدم اعتبار احتمال الجواز لا يشاء من  
 دليل حتى يثبت الحدود والكفارات بالظاهر **والنصوص** **المراد**  
 به **وهو ما على الظاهر** **بمعنى في الكلام** وهو سوق الكلام فإن  
 المسوق له أجل من غيره كقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الزني فإنه  
 ظاهر في التحليل والتحريم نص في الفصل بين البيع والزنا لا يسيق  
 للكلام لأجل الفصل فإنهم ادعوا النسبية بينهما بقوله **أما**  
**البيع** مثل الزنا على طريق المبالغة **بمعنى** الزني مغيباً به في الحل فرد  
 الله تعالى تسويتهما بقوله **احل الله البيع وحرم الزني** فإذا دواضها  
 بمعنى في الكلام لا هي في نفس الصيغة **وحكم وجوب العمل بما اتفق**

علي

**احتمال**

**على التأويل** ويحصل الأزد ببيان التفسير بقطعي لا شبهة  
 فيه في الجمل وبيان التفسير في العلم تعالى فجدوا الملك كذا  
 جمعون فإنه نص لسوق الكلام لبيان سجدوا الملك وكذا يحصل  
 التخصيص بأمرادة البعض فانقطع ذلك بقوله **كلهم** **بما**  
**التأويل** وهو الجمل على التفرقة فانقطع بقوله **جمعون** **وحكم**  
**وجوب العمل به** **على احتمال النسخ** في نفسه وإن كان قد استدل به  
 بوقاية صاحب الشرح صلى الله عليه وسلم **والحكم** **وهو ما** **حكم المراد**  
**به** **عن احتمال النسخ** **والتبديل** من قولهم بناءً على حكم ما مودع إلا  
 يتقاضى ومنع الحكم معني امتنع فغداة بعن وانقطاع احتمال  
 النسخ قد يكون المعنى في ذات كالات الدالة على وجود الصانع  
 وصفاته فإنه لا يحمل النسخ عقلاً ويسمى هذا احتمالاً **اليمين** وقد يكون  
 لا نقطاء الوحي بوقاية النبي صلى الله عليه وسلم ويسمى محكما **الغير**  
**وحكم الوجوب** أي وجوب العمل فاللام بدل المضاعف إليه من غير  
 احتمال للتأويل ولا نسخ ولا للتبديل وبظهر التقلوت بين هذه الأربعة  
 لا تفاوت بينهما في الحكم قطعاً فيصير الظاهر متروكاً عند معارضة  
 النص والنص عند معارضة المفسر عند معارضة الحكم وقد مثل  
 لذلك في الشرح بقوله تعالى واحل لكم ما ورثاكم فإنه ظاهر في الإطلاق  
 مع قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء مني وولاته وأرباعه فإنه نص ببيان  
 العدد وقوله تعالى والوالدان برصعتن أولادهن حولين كاملين  
 نص في بيان المدة مع قوله وحمله وفصاله ثلاثون شهراً فإنه ظاهر  
 فيها وبقوله عليه الصلاة والسلام **المسحاة** تنوضا لكل صلاة  
 مع قوله عليه الصلاة والسلام **المسحاة** تنوضا لكل صلاة  
 فإنه مفسر بقوله **المسحاة** فإنه مفسر مع قوله تعالى إن الصلاة



كانت عليهم المومنين كما بامورنا فانما حكم في التكاثر **ولهذه الاربعة**  
**الاقسام** **الاربعة** **تقارب** **المقابلة** **جعل** **المثل** **بما** **الشي** **حق** **يقابل**  
 الظاهر وعرفه بقوله **وهو** **اي** **الحق** **ما** **اي** **كلام** **حق** **ام** **راد** **به** **يعلم**  
 اي بسبب كون حق معنى من صفة كلام ظاهرة بالنظر في مومنينها  
 اللغوي لكن حق بالنسبة الى المثل وعلمته بسبب علمه في ذلك  
 المثل وعلمته كونه خفي **وتحتاج الى الطلب** **اي** **طويل** **ثام**  
**وحكم** **اي** **حكم** **الحق** **النظر** **اي** **الفكر** **في** **الظواهر** **وحقا** **في** **الاعتقادات**  
**او** **تقصا** **يعني** **تفكر** **في** **الحق** **ليظهر** **ان** **سبب** **خفا** **به** **هو** **طو** **خفا**  
 لاجل زيادة المعنى فيه والاحتمال نقصان المعنى فيه كاليه السرقة فانها  
 ظاهري في باب قطع كل سارق لم يعرف باسم اخر وخفيت في حق الظاهر  
 وهو الذي يظهر له ميات اي يشتمها ويقتلها ولو اخذ ما فيها سرقة  
 وفي حق البائس وهو الذي ينشئ القبور ويسلب الموتى انما هم  
 بعرض في غير صفة الية وهو اختصاصها باسم يعرفان به وتقاير  
 الاسم بدل في تقاير المسميات فتأمل في هذه الاختصاص مع اصل  
 السرقة فانها هي في الظاهر لزيادة معنى السرقة وهو انه يسارق عين  
 البقطة خفي الحد الموصوف في الغاش لقصور المعنى لانها خفا  
 يسارق من عمارة بهجم عليه القبر فلم يعد الحد اليه **ومشك**  
 يقابل النص من امشك اذا دخل في امشك **وهو** **نوع** **الحق** **في** **خفا**  
 المراد وانما كان كذلك **احتياج** **الى** **الطلب** **اي** **لا** **احتياج** **الى** **المشك** **اي**  
 الطلب وهو تحصيل المعنى **والثام** **وهو** **العكس** **والا** **جته** **اي**  
 في الفكر بعد ذلك التمييز المراد **وحكم** **اي** **حكم** **المشك** **اعتبار**  
**حقيقة** **اي** **المراد** **منه** **ان** **يبتدئ** **بالطلب** **والثام**  
 قوله تعالى فانما حررتكم اني شيتم طلبت معاني من فضبطت بانها

تستعمل

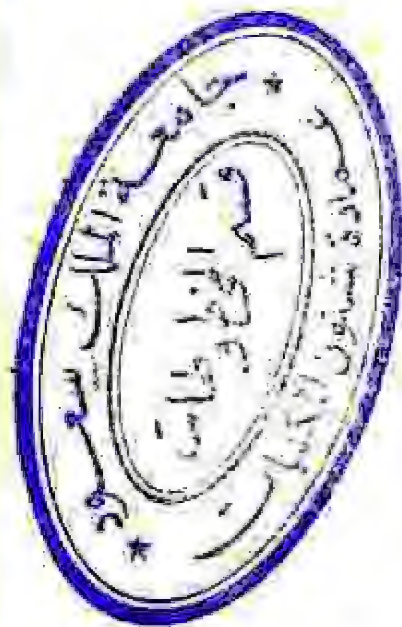
تستعمل بمعنى ان قوله تعالى اني لك ضا اي من اين لك هذا  
 انشي ان معنى كيف يخافني يكون لي غلام ثم نظر هل يوجب الاطلاق  
 في جميع المواضع نظرا الى الاول ولا بد الاطلاق الى اوصاف الية  
 المواضع اي كيف شيتم سواء كانت قاعدة او مضطوية او حادثة  
 بعد ان يكون المات واحد افاذا ساق الية سماطين حرتا اي  
 مواضع حررتكم لما يلقي في ارجام من من النطق التي هي بمنزلة البذر  
 للنسل فيكون الاثنان في المواضع الذي يتعلق به هذا الغرض وهو  
 القبل **ومجمل** يقابل المفسر من اجملت الحساب اذا ضمت بعضه  
 الي بعض **وهو** **ما** **اي** **كلام** **اشبه** **مراده** **اي** **المراحمه** **لتر** **اجم**  
 المعاني فيه من غير منجان لا حد **ما** **احتاج** **الى** **الاستفسار**  
 المجمل حيث لم يدرك من نفس العبارة ثم قد يحتاج بعد ذلك  
 الى الطلب والتأمل **وحكم** **التوقف** **فيه** **اي** **ان** **يتبين** **اي** **المراد**  
 منه **من** **المجمل** **اي** **من** **بيان** **المجمل** **كالصلوة** **فانها** **في** **اللفظ** **الدعا**  
 وذلك غير مراد وقد بينا ان النبي صلى الله عليه وسلم **ومشابه** **يقابل**  
 الحكم **وهو** **ما** **اي** **كلام** **له** **سج** **في** **الدنيا** **بيان** **مراده** **اي** **المراد**  
 منه **لشدة** **خفا** **اي** **كليات** **الصافات** **متدل** **قوله** **تعالى** **الرحمن** **علي** **العرش**  
**استوي** **وحكم** **التوقف** **فيه** **اي** **مع** **اعتقاد** **حقيق**  
**المراد** **اي** **اعتقاد** **ان** **مراد** **الله** **تدلك** **حق** **وما** **يعلم** **ناو** **يله** **الا** **الله**  
**والقسم** **الثالث** **من** **اجل** **الاقسام** **في** **وجوه** **طرق** **الاستعمال** **ذلك**  
**النظم** **في** **بيان** **الحكم** **بالنظم** **وهو** **اي** **القسم** **الثالث** **اربعة** **اي** **اربعة**  
**اقسام** **الحقيقة** **الشي** **اذا** **اشبه** **وهي** **في** **الاصطلاح** **سم** **لما** **اي** **اللفظ**  
**اي** **يد** **ما** **اي** **معنى** **وتبع** **له** **ذلك** **اللفظ** **اي** **ما** **ومفعل** **من** **الحواس**  
**وهي** **في** **الاصطلاح** **اسم** **لما** **اي** **اللفظ** **اي** **يد** **غير** **ما** **وسم** **له** **العلاقة**



بينهما كسمية الشجاع اسداً **ومن حكمها** اي الحقيقة والمجاز  
**استعمالها** اي **اجماعتها** **مراد** **بلفظ واحد** في وقت واحد  
 بان يكون كل منهما متعلقاً بالحكم نحو لا تقتل الاسد وتريد الحيوان  
 المفترس والوجه المجاز لان ارادة الحقيقة ان لم تنافها ارادة  
 المجاز لم يتحقق الصرف وهو شرط وان نافها امتنع اجتماعهما  
 فاذا اوصى لمواليه لا يتناول موالي الموالي واذا كان له معتق واحد  
 يستحق النصف الثاني للورثة لا لموالي الموالي **ومعنى امكان العمل**  
**بالحقيقة** **يسقط المجاز** لان المستعار خلق فلا يوافق الاصل  
 فان كانت الحقيقة متعذرة وهي بما لا يصاب الا بمشقة يحول  
 المحول القول الى المجاز كما اذا خلق لا ياكل من هذه النخلة ولا يئى  
 له تحولت اليه الى ما يخرج منها بلا صنعة كالحمار والطلع والريح  
 والبسر والربوب وصغيرة والتمر لا النبذ والحل المتخذ منه  
 وكذا اذا كانت مرجورة وهي ما يمكن الوصول اليها الا ان الناس  
 يجردها اي تركوها كما اذا خلق لا يصنع قدمي دابة لان  
 حقيقة وضع قدمه حافياً وان لم يدخل وهذا امر مجوس  
 عرفوا والمجوس عرفوا كالمعتذر فانصرف اليه الى الدحول وهو  
 المجاز المتعارف فيمكن ان دخلها حافياً او متعلقاً براكبا  
 او ما شيا والمجوس شرعا كالمجوس عادة كالحضومة مرجورة  
 شرعا كقوله تعالى ولا تنالوا ثرواتا او اكله بها الى الجواب بنعم  
 او بلك ولو كان اللفظ حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالعمل  
 بالحقيقة عنده وعند المجاز كما اذا خلق لا ياكل الخنطة  
 فاليمين عنده على غيرها وعندهما على ما يتخذ منها **وتنكر**  
**الحقيقة بدلالة عادة** كما اذا خلق لا ياكل راسا بالحقيقة

ما سمي

ما سمي راسا وهو متروك عادة فتقع حينه على ما يكس في  
 الثاني وسبق بدلالة العادة وتترك ايضا بدلالة **في محل**  
**الكلام** اي يدل محل الكلام على ان الحقيقة تركت فام يكن مرادة  
 كالحال بالنيات دل وجود الاعمال بغير نية على انه صرف عن  
 وجودها الي حكمها **ومعنى** اي وتترك الحقيقة بسبب دلالة  
 المعنى الى حال **يرجع الى المتكلم** كما في ضمير الغور وهي كمن اراد ان  
 امر الله ان يخرج في الغيب ونحوه والله لا يخرج او ان خرجت فانت  
 طالق فمكت ساعته ثم خرجت له تحت فالحقيقة عدم الخروج ابدا  
 ترك هذا او حمل على الخروج المعين وهو ما منعها منه بدلالة حال  
 المتكلم وهو ارادة المنع الخاص لا ابدا وتترك بدلالة **سياق**  
**نظم** وهي قرينة لفظية التحقت بالكلام مثل قوله طلق امرأتى  
 ان كنت رجلا فقوله ان كنت رجلا اخرج هذا الكلام عن التوكيد  
 الى التوبيخ **وتترك بدلالة اللفظ في نفسه** من استغاف او  
 اطلق كمن خلق لا ياكل لحما لا يقع على لحم السمك لان اللحم ينبي  
 عن الشدة بدلالة التهام الحرب والجرح والمجعة وهو الدم ولا دم في  
 السمك ولذا يعيش في الماء ويحل بلك تركوة والمطلق ينصرف الى  
 الكامل في الحقيقة فدلالة الاستغاف والاملاق صرفت اليه  
 عن السمك **والفريج لغة الظاهر** والخالص وهو اصطلاح  
**ما** اي لفظ **ظهور مرادة** اي المراد منه ظهور **باب** لكثرة الاستعمال  
 فقوله بينا اي اما احتوز به عن الظاهر فان الظهور ليس بتمام  
 لبغاء الاعمال وبكثرة الاستعمال يخرج النص والمفسر لان ظهورهما  
 بالبيان والقرائن الصريح **بنية موجبة** اي ما يوجب اللفظ  
 الصريح من الحرية في المثال الاول والطلاق في الثاني حال كون





**مستغنيا عن القرينة** اي النبذة فيقع العنق والطلاق نوي ولم  
ينوي الكتابة **وهي ما** اي لفظ **لم يظهر** **المادة** **الابقرية** كهي  
يفعل فان هذه الحالة هي من زيد اعني عمره الابقرية تنضم الي ذلك  
كسبقه في الذكر **وحاشا** اي حكم الكتابة **عدم العمل بها** **خوف**  
**النسبة** لانه لا يثبت الحكم الشرعي بها الا بنسبة المتكلم كما في كتابات  
الطلاق حال الرضى **او ما يقوم مقامها** اي مقام التية مثل مذكرة  
الطلاق فيما يصلح جوابا او مردا نحو خلية **والاصل في الكلام هو**  
**الصرح** لان الكلام لا يفهم الا قاعدة والصرح هو العام في هذا المعنى  
**وفي الكتابة تصور** عن البيان **لا تشبه** **المادة** فتتوقف في قاعدة  
المقصود على قرينة ويظهر هذا التفاوت الحاصل بين الصريح وال  
كتابة فيما يدرك بالشبهات حيث جاز اثباتها بالصرح دون الكتابة  
حتى ان من قال لا فر جامع فلا نكح لا يجب عليه حد الفراق لانه لم  
يصرح بالنزاع ويجب اذا قال نكحت بها **الرابع** اي القسم الرابع من  
اصل الاقسام **في معرفة** اي ادراك **وجوه** طرف **الوقوف** اي الاطلاع  
**على احكام النظم** اي المراد منه حاصل معرفة طرق وقوف السامع  
على مراد المتكلم من الاحكام الثابتة بنظم الكلام ومعناه قبل المعرفة  
صفة العارف والتقسيم للكلام للكتاب وتقسيم الكتاب باختيار صفة  
في غيره لا يستقيم اجيب بجعلها مصدرا بمعنى المفعول قلت يفتس  
عليه قوله الاستدلال فانه صفة المستدل لما يعرف من الاقسام  
مع بنوه في الكلام فكان الاولى ترك هذه العبارة والتعبير بما يستدل  
بعبارة **وهو** اي القسم الرابع **اربع** اي اربعة اقسام  
لما يستقر بهم الاول **الاستدلال** **بعبارة** **النسب** الاستدلال  
انتقال الذهن من المؤثر الى الاثر كما نتقال الذهن من الناهي الى

الدخان

الدخان واوردة ايضا ان الاستدلال صفة المستدل والتقديم  
للكتاب اجيب بانها لما لم تغدب ونه عدم منها ولا يخفى ما فيه فالاول  
تركه كيف لم يسمروا عليه كما يستحق عليه في الثالث من هذه الاربعة  
**وهو** اي الاستدلال بعبارة النص **العمل** اي اثبات الحكم كذا المراد  
عمل التجهيد لانه هو المستدل هذا هو المراد وهو ظاهر التركيب  
يعطى ان المراد عمل الجوارح لان ما يليق الكلام له هو الثالث بالعبارة  
**بظاهرها** اي ينفي **سبق الكلام** **اي** لذلك الشيء والضمير لما فعل  
الاول اثبات الحكم بتبني ظاهره لا يحتاج الى مزيد قائل مثل الحكم بيجاب  
يسم من الغنية للفقر في قوله للفقر المهر جري الآية وعلى الثاني  
العمل بظاهر حكم اي يحكم ظاهر سبق الكلام لاجله وعلى ما هو الاول  
النظم الدال على تمام الموضوع له او جزئية او لازمة المقصود في الجملة  
**وباشارة** اي والاستدلال بالاشارة النص **وهو العمل** اي حكم  
**ثبت** **بنظر** اي بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان وبه يخرج  
دلالة النص لانه ثابت بمعنى في النظم **لغة** اي غير مسوق له وكان حق  
المصنف ان يذكره وهذا ظاهر في المراجعة عمل الجوارح فان حمل العمل  
على اثبات الحكم يصير تقديره اثبات الحكم بمعنى يثبت بالنظم لغة وفيه  
تكلف لا يخفى مثاله قوله تعالى وعلى المولود له من ربه وقسطه من سبق  
الكلام لاثبات النفقة والكسوة على الاب لانه مدلوله فلهذا عبارة  
النص وفيه اشارة الى ان النسب لا بالان للام للاختصاص ولم  
يختص به الاب من حيث الملك فاختص بالنسب وهو غير مسوق له  
وعلى ما هو الاول هو النظم الدال على اللزم الذي لم يسبق له اصلا  
ولم يحتاج اليه لصحة الحكم **اي** العبارة **والاشارة** **سواء** **يجاب**  
**الحكم** اي في اثباته لان كل ما يفيد الحكم بظاهرها **والاول** وهو



العبارة **أحق عند التعارض** من الثاني وهو الإشارة لأن الأول  
منظوم مسوق له والثاني غير مسوق له مثال التعارض ما أورده  
الفقهاء في حديث ما رأيت من فاقصات عقل ودين قيل ما نقصان دينين  
قال نقعد احدين تنظر عمرها لا تقوم ولا تصلح سبق الكلام  
ليسان نقصان دينين وفيه إشارة إلى أكثر الخبيث خمسة عشر بابا  
مع قوله عليه الصلوة والسلام أقل الخبيث ثلثة أيام وأكثره عشرة  
أيام وهذه عبارة فتكون **أحق** **واللغة** إشارة **عموم** **كاللغة** لأن  
كل نظم والعموم باعتبار الصيغة **والثابت بدلالة** أي بدلالة  
النص **طوما** أي حكم **ثبت** **بمعناه** أي سبب معنى النص لغة لا بعين  
ولغة نصب على التمييز من قوله بمعناه والمراد الذي يعرفه كل سميع  
يعرف اللغة من غير استنباط وخرج بمعناه العبارة والإشارة لأنها  
بنفس النظم وبقوله لغة للمقتضى والمحدوف لأن المقتضى ثابت شرعا  
والمحدوف غفلا ولغة مثاله قوله تعالى ولا تقبل لهما إف قال النسي عن  
التأنيف يعلم به حرمة الضرب من غير اجتهاد وحرمة الضرب حكم  
استفيد معنى التأنيف الذي هو الأول الذي لكلمة لتضيق يقال هي إن  
هذا الأصنام للكتاب لا الحكم فالأول أنه المنظم الدال على اللازم  
بواسطة مناط حكم المفهوم لغة **والثابت بدلالة** أي بدلالة  
النص **كالثابت بعبارة** **والشارقة** من حيث أن كلا منهما يوجب  
الحكم **الأحق عند التعارض** فإن الإشارة تقدم على الدلالة وإذا قدمت  
الإشارة فالعبارة أولى فإن الإشارة تقدم على الدلالة وإذا قدمت  
الإشارة فالعبارة أولى لأن فيها وجد النظم والمعنى اللغوي والدلالة  
لم يوجد المعنى اللغوي فترجحت الإشارة قالوا مثال تعارض منهما  
ما قال الشاعر في حجب الكفارة في القتل العمد لأنها لما وجبت في القتل الخطا

مع قيام العذر فلا تثبت في العمد أولى ولكن هذه الدلالة لها فيها  
إشارة ضمنية إليه تعالى ومن يقتل موصفا متعمدا جازم فانه لا يبرأ  
إلى عدم وجوب الكفارة لأن الجزاء اسم للكامل التام فلو وجبت  
الكفارة في العمد لكان حكمه بعض الجزاء كما أنه فرجت الإشارة قلت فيه  
نظرا بخفي **والثابت بدلالة النص لا بحتم** **الخصيص** **إذا لم**  
**له** لأن المفهوم من أوصاف القتل لا لفظية الدلالة **والثابت** **بما**  
**فمنها** أي بأفتضا النص يعني بمقتضاه والأفتضا الطلب **وعلى**  
**أي حكم** **له** **يعمل** **النص** **الشرطي** **تقدم** أي تقدم ذلك الحكم عليه  
أي على النص قالوا مثاله اعنق عبدك عني بالقي فلا يبيع إلا بالبيع  
قال بيع مقتضى وما ثبت وهو الملك حكم المقتضى ثبت البيع مقدما  
على الاعناق لآية بمنزلة الشرط لصحة قلت إلا أن هذا ليس من النص  
والحكم في افتضا النص فهو من الكتاب فخر برتبة ومن السنة  
رفع عن امتي الحظا قلت لفظه إن الله وضع عن امتي الحظا والسيان  
وما استكرهوا عليه رواية ابن ماجه وابن حبان والحاكم  
وقال صحيح على شرطهما فيقدر في الأول مملوكه وفي الثاني  
أتم ولا عموم للثابت بالأفتضا لعدم اللفظ قال شيخنا  
ليس هذا بشي لأن المقدم كالمعالم أو قلت هذا في المحذور  
لأن المقتضى ولهذا كان التحقيق العزق بين المقتضى والمحقق  
ولو قدر تغاضي الثابت بالدلالة والغابت بالأفتضا تقدم  
الثابت بالدلالة لأنه ثابت بالمعنى اللغوي بكون ضرورة والمقتضى  
ثابت ضرورة **والشخصي** **على** **الشيء** باسم يدل على الذات  
دون الصفة سواء كان علما أو اسما **جنس** **لا** **يخص** **بشيء**  
**الخصيص** أي يخص الحكم بذلك الشيء وقال بعض الفقهاء



امن الاشاعة والحنابلة وابا بكر لادقاة يدل على التخصيص  
 بذلك الشيء ومعنى الحكم عا حدة لنا انه يلزم الكفر بقوله محمد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فتضاله في رسالة سائر الانبياء قالوا ولا  
 التخصيص لم يعد التخصيص واجيب بان فائدة انهم لم يسموا  
 والمطلق وهو ما دل على بعض افراد شاي لا قيد معصية رتبة  
 لا يحمل على المقيّد وهو الدال على مدلول المطلق نصف زيادة  
 لا يقيد بقيده عند فوان كانا في حادثة واحدة اذا كان الاطلاق  
 والتقيّد في سبب الحكم لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا صاعا  
 من تمر او شعير عن كل حر وعبد صغير او كبير رهالة جلد الزماني  
 وابوداو ومن حد بحد عبد الله بن نعلبه وقول عبد الله ابن عمر  
 فرض من رسول الله من كوة الفطرة في رمضان صاعا من تمر وصاعا  
 من شعير على الحر والعبد والذكر والانثى والصغير والكبير من  
 المسلمين متفق عليه اذا سبب الفطرة راس مونه ويلو عليه  
 او كان الاطلاق والتقيّد في المحكوم به في حادثة من نحو قوله تعالى  
 في كفارة الظهار من فخر من رغبة وفي كفارة القتل فخر من رغبة مومنة  
 فلا يحد وان كان في حادثة واحدة يحمل ضرورة فهو صوم كفارة  
 الدين اطلق في العزاة المتوفاة وفيد بالتابع في العزاة المشهورة  
 وهي وفاة عبد الله بن مسعود كما روي ابن ابي شيبة وعبد الزراق  
 من طرفي وانما لا يحمل المطلق على المقيّد في الصورة التي ذكرها لا مكان  
 العمل بها وكما ان كان الدليلين وجب **والقرآن في النظم** اجمع  
 بين كل ما في العطف على الله تعالى اقيم الصلوة واتوا الزكاة  
 لا يوجب **القرآن** ولا **الحج** عندنا وقال بعضهم هو جب ذلك فلا يجب  
 الزكاة على من لا يجب الصلوة يجب ذلك العطف بوجوب

الاشترار

الا شترار ولنا ان الشركة لا تنقل للعطف بدليل قوله تعالى  
 محمد رسول الله والذين معه استنادا على الكفار الآية **فصل**  
**المشروعات** وهي ما جعله الله شريعة لعبادة اي طريقة مسلوكة  
 يسلكوها في الدين **ونوعان احدهما عزيمية** من العزم وهي  
 لغة العقد للمؤكد وعرف بانها ما ثبتت استنادا بانبيات السائر  
 حقالة **وهي اي ما يسمى عزيمية** اربعة انواع **هي اصول الشريعة**  
**المشروع الشريفي فرضي** وهو ما اي شيء مشروعه **ثبت بدليل قطعي**  
 اي مقطوع به يخرج جملوا حد **لا شبهة فيه** اي في دلالته يخرج  
 لاية المأولة والعام المخصوص قبل هذا التعريف ليس مانع لقوله  
 بعض المباحات والنوافل الثابتين بدليل قطعي ولا شبهة  
 فيسحق قوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانشرها في الارض  
 فالصواب انه ما قطع بلومه قلت اذا اراد بالنبوت الزوم فلك  
 اراد كالأركان الخمسة التي بني الاسلام عليها **وحكمه** اي حكم الفرض  
**الزوم تصديقا** اي اذ عانا **بالكفر لقلب** فيكون سبكون الكافر اي  
 ينسب الي الكفر **جاء حدة** اي منكر لزومه **وعلمه بالبدن** عطف  
 على تصديقا اي وحكمه لزوم عمل المفروض بالبدن **فيفسق**  
 اي ينسب الي الفسق وهو هنا الخرف عن طاعة الله تعالى **فأمره**  
**بغير عذر** من اكراه او فرض ونحوها **واجب** سن وجب بمعنى  
 سقط لسوق لزومه على كل من علم **وهو ما ثبت بدليل فيه**  
**شبهة** كصدقة العطر والاضحية ثبتا بخبر الواحد وهو دليل  
 فيه شبهة والاحض ما ظن لزومه **وحكمه** **الزوم علمه بمنزلة**  
**الفرض** اي يجب اقامته بالبدن كاقامة الفرض للدلالة الدالة  
 على وجوب انشاء الظن **وسنته** وهي الطريقة **المسلوكة**



في الدين التي يطالب بها الخلق باقامتها من غير افتراض ولا وجود  
تخرج النفل لانه لا يطالب باقامته وخرج الواجب والفرع واهمل  
هذا القيد اعلم ما ذكر في حكمها وهو قوله **وحكمها**  
**المطالبة باقامتها من غير افتراض ولا وجوب ونفل وهو**  
**ما زاد على العبادات** اي الغزايض والسنن المشروعة وحكمه  
**اقابله فاعله ولا معاقبة على تركه** وتدخل السنن في هذا الاول  
ما يتناوب على فعله فقط **ويلزم النفل** **لا بالشرع فيه** حتى  
يجب المضي فيه وبما تب على تركه لقوله تعالى ولا تطلوا  
اعمالكم واذا وجب الاداء لزم القضاء بالافساد **والنفل** **مثل**  
**اي مثل النفل** ولا يظهر لي انه غيره **ومباح** **وهو ما ليس لفعله**  
**نواب ولا لتركه عذاب** **ورخصة** اي والثاني رخصة وكان الاول  
المصرح بهذا **وهي اي الرخصة** **ما ان مشروعة** **تغير من غير**  
**الي** قالوا وهي اربعة انواع نوافل من الحقيقة ونوافل من  
المجانر ما يستباح ان يعامل معاملة المباح مع قيام سبب الحرمة  
وحكمها كالتمكيد على الفطر في رمضان برخصته في الافطار مع قيام  
دليل الحكم وهو شهر ذوالشهر وقيام حرمة القران ما يستباح مع  
قيام السبب الموجب وثراحي الحكم لفطر المسافر والمريض في رمضان  
والاخذ بالعزيمة في هذين اولهما وضع عنا من الامر والاعمال  
التي كانت على من قبلنا وما سقطت عن العباد مع كونه مقروفا  
في الجملة كقصر الصلوة في السفر فتبين ان التعريف غير جامع  
**فصل** **والاحكام** اي لوجوبها الجبري لانه هو الذي  
ليصح السبب والمراد بالاحكام المحكوم بها **من العبادات**  
**الشرعية** **بالاثر** **النهي** اي المنهي عنها **بالاثر** **من**

الامر

الامر الموقت والمطلق ونحوهما والنهي عن الامور الشرعية  
والحسنة ونحوهما **اسباب** وهي هنا بمعنى الغل جعلها  
الشرع هنا طاعة الله تعالى لا ادراك الحكم الغايب عن العباد  
**فتسبب** **وجود** **الايمان بالله** **فالظاهر** اي سبب الوجوب  
الجبري التصديق والقرار **حدوث العالم الذي** **قوي** **العالم**  
**عام على وجود الصانع** لان الحدوث يقتضي محدثا ولا بد ان يكون  
واجبا لذاته على ما عرف في موضع **وسبب الصلوة** اي وجوبها  
**الوقت** لاضافتها اليه والاضافة تقتضي الاختصاص والقوي  
وجوهه بالسبب **والزكوة** اي وسبب وجوب الزكوة **ملك**  
**المال** وهو النصاب النامي الفاضل عن الحاجة الاصلية لا واقفها  
اليه في قوله عليه الصلوة والسلام **هو الزكوة** **اموالكم** **رواه ابو**  
**داود** **عن** **حديث** **علي** **رضي الله عنه** **ونحوه** **والصوم** **اي** **وسبب**  
**وجوب الصوم** **ايام رمضان** **لاضافة** **والزكوة** **الفطر** **اي** **وسبب**  
**وجوب زكوة الفطر** **اي يومه** **اي يقوم بكفايته** **وبلى عليه**  
**لقوم** **عليه الصلوة والسلام** في صدقة الفطر عن الكبير والصغير  
والمرء والعبد من ثمنون **رواه** **الدارقطني** **من حديث ابن عمر**  
**رضي الله عنه** **ومن حديث علي كرم الله وجهه** **والحج** **اي** **سبب وجوب**  
**الحج** **بيت الله** **لاضافة** **اليه** **في قوله تعالى والله على الناس حج البيت**  
**والعشر** **اي** **سبب وجوب** **العشر** **والخراج** **الارض** **الامة** **حقيقة**  
**اي** **تقدير** **اي** **تحقيقا في** **العشر** **حقيقة** **الخارج** **وتقدير** **في الخارج**  
**بالتمسك من المظهر** **الشرعية** **بدلالة** **الاضافة** **فيقال** **حسرا** **لا** **رضي** **وخرج**  
**الارض** **وهو** **اي** **العشر** **موتة** **فيها** **العبادة** **لا** **انه** **يصر** **في** **الي** **الفقر** **ولم**  
**يجز** **التجديد** **قبل** **الخارج** **لعدم** **تمام** **السبب** **والخراج** **حقوقه** **فيها** **يعني**



الموتنة ولهذا ابتدأ به الكافر **والطهارة** أي وسبب وجوب  
 الطهارة **الصلوة** يقال طهارة الصلوة وسبب مشروعية  
 المعاملات توقف بقا العالم إلى يوم القيمة على مبانيها وأسباب  
 العقوبات والحدود ما نسب إليه من قتل ونزاع وسرقة وسبب  
 الكفارات أمر ذابرين للخطر والباحة بأن يكون مباحين وجه  
 ومظنون من وجه كالقتل الخطأ فأنه من حيث الصورة روي إلى  
 الصيد وهو مباح وباعتبار من حيث الثبوت حيث أصاب آدميا  
 هو مظلوم **باب بيان أقسام السنة** **هو المروي**  
**عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وفعله** وهذا غير  
 جامع لخروج التعريف وغير مانع لتعمول القرآن وأصله ما أنه  
 المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وفعله أو تفريضا وهي  
 مشتركة مع الكتاب في الأقسام المنقولة ويخص هذا الباب بكيفية  
 اتصالها بنا وحالة نقلها إليها ومتعلقات ذلك ولذلك قال **وبيان**  
**وجوه** أي طرف اتصالها بنا **أقسام** أربعة بالاستقرار **متن**  
**المقارن** وهو لغة المتابع وهو الكامل لعدم الشبهة وهي العرف  
 هو الذي **رماه قوم لا يحصى عدده** **ولا يتوفى لهم**  
**على الكذب** أي توافقه **على الكذب** وفيه خلل لغوي فكرر وأما  
 هذا في الطرفين والوسط ولأن عدم الأحصالي شرط بل  
 الكثرة فالأولي أنه جنس جماعة بعيد العلم بصدقه وهو جهة  
 علم اليقين **والمشهور هو الذي في اتصاله بنا** **سبب**  
 صورة وهذا غير محتاج إليه في التعريف وكفى فيه قوله **وهو ما**  
 الذي **يشترى بالأحاد** في القرن الثاني والثالث **في**  
**كالمقارن** وحكمه أنه يوجب علم الظمانينة وهو دون

اليقين

اليقين وفوق أصل الظن وخبيرا الواحد وهو الذي في اتصاله  
 بشبهة صورة ومعنى وعرف بما لم يبلغ حد الشبهة وحكمه  
 أنه يوجب العمل ولا يوجب العلم وتركه سهو لأنه معظم  
 السنة وعليه مدار معظم الأحكام **والمنقطع** هو القسم الثاني من  
 الأقسام الأربعة **وهو نوعان** **ظاهر** أي ظاهر تقاطعه يعني أنه  
 منقطع في الصورة الظاهرة **وباطن** أي انقطاعه يعني أنه  
 منقطع في الصورة باطن الأمور وان اتصلت في الظاهر **والظاهر**  
 انقطاعه **هو المرسل وهو المنقطع** **الأسناد** وهو طريق المثنى  
 بأن سقطت بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول  
 لما لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كذا أو لما يروى فعله فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل  
 بين يديه كذا أو فروع **وهو** أي المرسل **على أربعة** **أجد**  
**ما رسله الصحابي وهو مقبول بالاجماع** **للاجماع** على هذا أنهم  
 ظم يضر الجمل بالساقط من الأسناد **والثاني ما رسله أهل**  
**القرن الثاني** وهم التابعون **وهو حجة عند الحنفية** وجميع  
 أهل عصرهم إلى ما بعد المائتين كما قال أبو داود في رسالة لأهل  
 مكة وابن حزم الطبري وذلك لثبوت عدالة الساقط بالحديث  
 الذي استدل به لقبول مرسل الصحابي وهو حديث خير  
 القرون كما استدل به الخطيب في الكفاية وغيره من أئمة الحديث  
 وكذا المرسل لأنه يستحيل أن يشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد  
 ثبوته عنده ولا ثبوت إلا بعد ذلك الراوي **والثالث ما رسله**  
**العدل** **بعد** **القرن الثاني والثالث** **وهو حجة عند**  
**الأكثريين** لأن حلة القبول في القرون الثلاثة العدل والضم

أن نسبة إلى القابلة



فهمها وجعلوا حب القبول القبول وقال عيسى ابن ايان لا تقبل  
لان الزمان زمان الفسق وضلوا الكذب فلك تدم من البيان وقد  
يقال ان كان العدل عالما باحوال الرواة فالقول مقال الكثرة لا اتفاق  
ائمة الحديث بعد البخاري في قبول متعلقاته المخرجة **واذا بع ما**  
**مستحسن وجدة واعسل من وجه** مثل حديث لانكاح لا يولي  
رواه ينعبة وسفيان مرسل عن ابي بردة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ورواه اسرائيل بن يونس مستند عن ابي بردة  
عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم **فلك خبر من**  
**في خبره عند من يقبل الخبر** وقد المحققين من خبرهم ايضا  
**والباقي انقطعت خبره من اعداء المنقطع لنقص**  
**الناقل** بقوت شرط من شروط قبول الرواية وهو عقل البالغ  
واسلامه وعدالة وهي ريجان جهة الدين والعقل على طريق  
التهوي والظن بعد افتراق الكتاب والاصرار على الصغار وضبط  
سواء الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه ثم الثبات عليه الى حين  
اوانه فلك يقبل خبره من فقد شيئا من هذه الشروط والجرم والتعديل  
عند ائمة الحديث مراتب ولهم كلمات تستعمل في اهل تلك المراتب  
والتي تستعمل في الجرح منها ما يرجع الى العدالة ومنها ما يرجع الى  
الضبط وهما اذا ذكرها في سبيل الذي فاعلى التعديل او ثقب  
الناهي وان ثبت الناس واليه المنتهى في التثبت ثم ثقة او ثقة  
ثبت او ثبت ثبت او ثقة حافظ او عدل حافظ ثم ثقة او متقن  
او ثبت او حجة ثم صدوق او محله الصدق والا بائس به او ليس  
به بائس ثم شحيح ثم صالح ثم شحيح واعلى الجرح الكذب والتدليس والمنتهى  
في الكذب وفي الوضع او مكن الكذب ونحو ذلك ثم دجال او وضاح او

كذاب ثم متروك او ساقط او فاسق الغلط او منكرو الحديث ثم  
ضعيف او ليس بقوي او فيه مقال ثم ابن او ساقط او فيه  
ابن مقال **والثاني المنقطع** باطنا **بدليل** من تقدم عليه  
ومثل ذلك يحدث فاطمة بنت عيسى لم يجعل في رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثقة ولا سكتي علمه قوله تعالى اسكنوهن وقرآن  
ابن مسعود وانفقوا عليهم من وجدكم وحديث القضاء بنتا هند  
وبين علمه قوله تعالى واشهدوا بنسبهم من رجالكم وهذا  
عدم الرجلين او حب رجل وامرأتين وحيث نقل الى ما ليس به  
بمعهود في مجالس الحكم دل على عدم قبول الشاهد الواحد مع  
اليقين وعارض السنة المشهورة وهو قوله عليه الصلوة والسلام  
البينة على المدعي واليمين على من انكر وحديث المهران علمه قوله  
فاعدوا عليه بمثل ما عندكم عليكم **والثالث** من الاقسام الاربعة  
**ما جعل الخبر فيه حجة** وهو حقوق الله تعالى وهي العبادات او  
الحقوق عند اليكوف وحقوق العباد **والرابع** من الاقسام  
الاربعة المختصة بالسفلة **في بيان نفس الخبر** وحقا **اربعة اقسام**  
**فهم محمل الصدق** **احاطة العالم** بذلك كخبر الرسول لمن سمعه  
منه لانه ثبت بالدليل القاطع عصمته **وحكمه اعتقاده** او  
وجوب اعتقاده والا بما ربه لقوله تعالى وما اناكم الا لهول خذوه  
وما نهاكم عنه فانتهوا **وقسم محتم الكذب** قالوا كدهوي فرعون  
الربوبية قلت هذا ليس مما نحن فيه **وحكم اعتقاده بطلان**  
**وقسم محتم الكذب** اي الصدق والكذب خبر الفاسق محتم الصدق باعتبار  
دينه وعقله ومحتم الكذب باعتبار ضعفه **وعلمه التوقي فيه**  
لاستو الجانبيين وقد قال الله ان جاكم فاسق نبيا فتبينوا **وقسم ترجح**



**احد احتماليه** وهو جانب صدقه لتمثيلهم له بفعل بعد المتجمع  
 بشرط الرواية **وحقيقه العمل به** للدلائل الدالة على ذلك كما تقدم  
**دواعي حقيقته** لما فيه من الشهادة ولهذا النوع اطلاق  
 تلك في طرف السماء وهو ان يقرأ على المحدث ويقرأ المحدث عليك او  
 يقرأ بحضرتك وانت تسمع وهذا عزيمه والرحمة الاجازة وطرف  
 الحفظ والعزيمة فيه حفظ المروي من وقت السماء الموقوت الاداء  
 والرحمة الاعتماد على الكتاب المسموع وطرف الاداء العزيمة فيه اي يوكب  
 بلغظه كما سمع والرحمة ان ينقله معناه وقد منعه بعضهم والصحيح  
 عندنا تفصيل ان كان محكما يجوز للعالم باللغة وان كان ظاهرا لم يحتمل  
 الغير كعام يحتمل الخصوص وحقيقته يحتمل المجاز يجوز للمحدث  
 فقط وما كان مستركا او محكما او متشابها او من جوامع فلا يجوز  
 اصله وقد يخلق الحديث الطعن اما من الراوي بان انكر الرواية  
 عنه انكارا جاحدا بان قال كذبت علي او ما رويت لك وفي هذا الوجه  
 يسقط العمل بالحديث وان انكر انكارا موقوفا بان قال لا اذكر في رويته  
 لك هذا او لا اعرفه ففيه خلل او عمل بخلافه بعد الرواية مما هو  
 خالف في يمين فيسقط العمل به ايضا كما روت عائشة ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل  
 ثم ان عائشة رضي الله عنها تزوجت بنت ابيها بلا اذن وليها  
 وكما روي ابو هريرة مرفوعا غسالنا من ولوة الكتاب بها كلمة  
 الصحيح بن وعمل بثلاث كتابه الطحاوي وغيره ويشكل عليه  
 ان ابن عمر روي قصة حبان ابن منقذ في الخيار ثلاث ايام وقال  
 في الهداية عن ابن عمر انه اجاز الخيار شهرين وكذا تركي الراوي العمل  
 بالحديث كما روي ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند

الركوع وعند رفع الرأس منه كما في الصحيحين وترك ذلك لما روي  
 محمد بن موطاه وغيره عن عبد العزيز بن حكيم قال رايت ابن عمر ذلك  
 وعن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم يرفع يديه الا في التكبير  
 الاول من الصلوة وكذا عمل الصحابة بخلافه اذا كان ظاهرا لا يحتمل  
 الحقا عليه كما حديث حذيفة البكري بالكبر جالدة مائة وتعريب عام  
 وما روي ان عمر بن الخطاب لم يرفع يديه في الصلوة الا في التكبير الاول  
 فلما تركه النبي والحديث لا يخفى عليهم لان اقامة الحدود مفوض الى  
 الامام ومبني على الشهرة علم انه ليس من تمام الحد قال وان كان  
 من جنس ما يحتمل الحقا حديث الفهرست في الصلوة روى يزيد  
 بن خالد الجرمي وروي عن ابي موسى الاشعري انه لم يعمل به فلا  
 يوجب جرحا لكنه من الحوادث النادرة فاحتمل الحقا على ابي موسى فله  
 لم يخف على ابي موسى لانه روى كما اخرج الطبراني بالاسانيد الصحيحة  
 فيكون مما رواه وعمل بخلافه واما قولهم ان يزيد بن خالد رواه  
 ما لم يوجد في مسنده في شيء من الكتب التي بأيدي اهل العلم الان  
 وقد رواه الا حجة عن ابي حنيفة من غير طريق فوله محمد بن مرسل  
 الحسن ورواه غيره من طريق معبد والله اعلم وتعيين الراوي بعض  
 محذورات حفظ الحديث لا يمنع العمل بظاهر الحديث كتعيين ابن عمر  
 التفرق بالابدان في الحديث المتفق عليه البيهقي كل منهما بالخيار على  
 صاحبه ما لم يتفرقا على الاقوال ولا يسمع الجرح في الراوي المفضل  
 بما هو قاض متفق عليه ولا يجرى التبدل في الراوي وهو كما ان  
 انقطاع في الحديث مثل ان يقول حدثني فلان عن فلان ولا يقول  
 قال حدثني فلان او قال اخبرني والصحيح ان هذا ليس بجرح لانه يوهم  
 شبهة الارسال وحقيقة الاسال ليس بجرح فشرهته اولى فله

يرفع يديه عند التكبير  
 في الصلاة والصلوة ولم  
 يرفع يديه عند التكبير







ونحوه ومثله قوله لها استعطف وقال عني المعنى الشرعي  
**والخصم من كقوله تعالى فيجد الملائكة كلهم أجمعون فكلهم**  
 قطع احتمال البعض **بفتح موصولة ومفعول والمنفصل**  
 أي بيان ما فيه خفاء **وموجهاً للمجمل كقوله تعالى أقيموا الصلوة**  
 وانوا الزكوة والصلوة والزكوة الحقلة البيان لقوله عليه الصلوة  
 والسلام والأمة ثنتان وعدتها حيثان وهذا القسم أيضاً  
**بفتح موصولة ومفعول والمنفصل وهو التعليل بالشك كأنه**  
 طالع ان دخلت الدار **في الاستثناء كقوله عليه السلام** أما إن  
 للتغيب فلا نه ابطال الأيقاع ومير عينا في الشرط وابطال الكلام في حق  
 المأينة في الاستثناء وكلفه بيان مجاز من حيث انه بين انه خلق  
 لا تظليق وانه عليه شهامة لا التي **بفتح موصولة فقط بالأجاء**  
 الأما يروي عن ابن عباس وهو تكلم بالباقي بعد الشبهة وإذا  
 تعقب جملة متوافقة صرف إلى الأخيرة لظهور ذلك وتأيد  
 في قوله تعالى فاجلدوهم الآية فان الأخيرة اسمية لا تعلق لها  
 بالأحكام ولا بالحد وما قبلها فعلية **استثانة** خوطب بها الحكم  
 للحد لذلك مما ذكر في المطولات وتخصيص العام ابتداءً من  
 هذا النوع بفتح موصولة فقط حتى عرف بأنه قصر العام على بعض  
 أفرادها والمستقبل المتصل حقيقة أو حكماً للجماع بالشرخ  
**والمنفردة** أي بيان حاصل لاجل الضرورة **وهو نوع بطل**  
**يقع جماله بوضع له** أي للبيان لأن البيان بالنطق وهذا  
 بالسكوت وهو أقسام قسم يكون في حكم المنطوق كقوله تعالى  
 ووزنه اجزاء فلما التثنية كقوله **كلام** واجب الشركة المطلق  
 من جهة ان الميل خاضع للمرحوم من غير بيان نصيب كل منهما

ثم تخصيص الأم بالتثنية صليها نالكون الأب يستحق الباقي  
 ضرورة وقسم ثبت بدلالة حال الحكم سكوت صاحب الشرع  
 عند امره بانه وقسم ثبت ضرورة وقسم لغزير عن الناس سكوت  
 المولى حين يراي عبده يبيع ويشترى فيجعل ذل في التجارة  
 دفعاً للغزير عن معامل العبد وقسم ثبت ضرورة دفع طول  
 الكلام فيما يكسر استعماله كقوله عليه مائة ودرهم جعل العطف بياناً  
 للمائة من جنس المعطوف **والسند بفتح السين وهو النسخ** قال الله  
 تعالى وإذا بدلنا آية مكان آية قالوا التبديل النسخ وهو اصطلاح  
 ان يدل على حذف حكم شرعي متروك في هذا في حق البشر **بفتح**  
**في حق الشياطين** **الملك** أي بياناً لا يترجمه الحكم **المطلق**  
 عن تأييد أو توقفت **بفتح موصولة عند الله تعالى** انه يبرأ فوقه  
 كذا وتشرط جواز النسخ التمكن من عقد القلب عندنا وحمله  
 حكم يحتمل الوجود والعدم في نفسه **والقياس لا يصلح فاصح**  
 للكتاب والسنة لأن الصحابة رضي الله عنهم اجمعوا على ترك التري  
 بالكتاب والسنة ولأنه لا يلا محله في معرفة الشرائع وقت  
 الحسن **وكذا الجماعة** لا يصلح تأييد **عند الجمهور** خلافاً لبعض  
 المشايخ لأن من الأجماع بعد عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اذ لا اجماع فيه دون رأيه وهو منفرد ولا نسخ بعده **ويجوز**  
**نسخه من الكتاب في السنة** **بفتح السين** أي في السنة لا في غيرها  
 الخلف فنسخ السنة بالكتاب التوجيه إلى البيت المقدس فعليه  
 صلى الله عليه وسلم سبعة عشر شهراً بالمدينة ثم نسخ بقوله تعالى  
 قول وجهك شطر المسجد الحرام ونسخ الكتاب بالسنة ما روت  
 عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اجبر بأبى الله







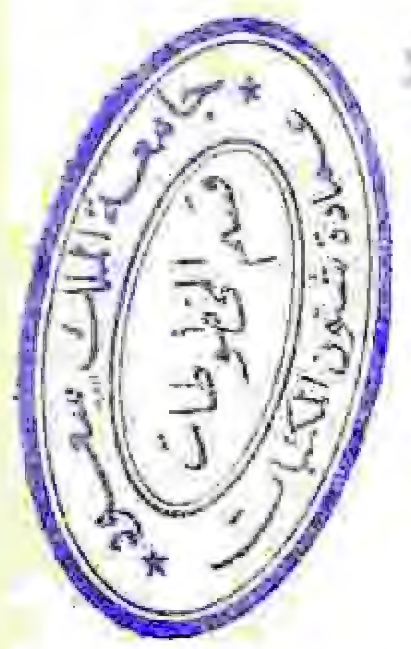




اكرر حديث القضاء شاهد وحين فنقول هذا حديث صحيح مشهور  
 فلا يعادله هذا لأنه خبر واحد ولم يستكمل شروط الصحة لاختلاف  
 الحكم بان يكون احدهما حكم الدنيا والاخر حكم الآخرة كما بنى الرمانى قال  
 في البقرة على حكم الآخرة والتي لما يدر على حكم الدنيا فلا كفارة في العموس  
 لا نراها غير معتدة او اختلا في الحال يحمل احدهما على الآخرة والتي  
 في المائدة على حكم احوال والاخر على اخرى كقوله التحفيق والتشديد  
 في قوله تعالى حتى يطهرن يحمل التحفيق على الاقطاء لا كثر الحيض  
 والتشديد على ما دون ذلك او اختلا في الزمان صرحا كما بنى  
 العدة قوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملهن  
 نزلت بعد قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا  
 يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا قال ابن مسعود من نسا  
 لا عنته فنزلت سورة النساء العشري بعد اربعة اشهر وعشرا رواه  
 ابو داود والنسائي وابن ماجه ورواه البخاري بدون لا عنته  
 او دلالة كما في تعارض الحاضر والمبعض نحو ما روي ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن اكل الضب وروي انه اقر على اكله فجعل الحاضر  
 متاخرا لتعلقه لتغير الامر الاصل ولا ترجيح بكثرة الرجال ولا بالدقة  
 ولا بالحرية واختلاف في تعارض المثلث والثاني فقد الكرخي يقدم  
 المثلث وعند عيسى بن ابيان يتعارضان ان كان الثاني اعتمد ذلك  
 وان كان بنى على الظاهر فالمثلث مقدم وان وقع التعارض بين  
 بين قناسين فالترجيح بقوة اثر الوصف كما سجدنا في معارضة  
 القناسين وقوة ثبات الوصف على الحكم الذي شهد الوصف ثبوته  
 فنقولنا في صوم رمضان انه متعين ولا يجب تعيينه اولى من قول  
 غيرنا وصفي فرض فيجب تعيينه فوصفي الغرضية قاصر على الصوم

وصفي

٢٢  
 ووصفي التعيين مؤثر في عدم وجوب التعيين على الاطلاق  
 فيكون اثبت وتكثر اصول الوصف كقوله في مسح الرأس انه مسح  
 فلا يسن تكراره كمنح الخف في التيمم ومسح الجبهة وهذا اولى  
 من قولهم ان ركن فين تكراره كالغسل وعدم الحكم عند عدم  
 الوصف ووجوبه عند وجوه كالفن في المثال السابق واذا  
 تعارض ضربا ترجح فالرخصان بما هو في الذات اولى بالاعتبار من  
 الرخصان بما هو في الحال كبن ابن اخ وبن بنت بنت الاخ الاول  
 ترجح بالذات وهو الذكورية والاخر بالحال وهو القرب من الميت  
**فصل** في معرفة من القياس شرعي في القياس وهو المجتهد  
 ولم يعرف الاجتهاد وهو عندكم بذل المجتهد لنيل المقصود  
 في استخراج الاحكام الشرعية من ادلتها وتكرير شرطه فقال **قوله**  
**الاجتهاد** **والاجتهاد** **في عام الكتاب** اي ما يتعلق بالاحكام  
 مشروطة في مقدار خمسماية اية **بما فيه** اي مع معاينة لغة وتوخي  
**وجود** مثال الخاص والعام وما لا ينافي له بشرط حفظها بل اي  
 ويجوز على السنة كذلك يكفي ان يكون عالما بما هو فيها ويراجع اليها  
 وفي الحاجة **وهو علم** **استد** اي ويجوز على السنة كذلك وفيما  
 يتعلق به الاحكام منها **بغير** **فيها** اي مع علمها لا بشتائها عليها  
**وجوه القياس** اي وان يعرف طريق القياس **مع** **بطله**  
**المقدمة** **وحكمه** اي حكم الاجتهاد **الاصابة** **بفائدة** **الشرعي** لا  
 القطع بها حتى قلنا المجتهد **بطله** وبسبب الحق ونوع المانع  
 واحد لما في السنة من قوله صلى الله عليه وسلم لعقبة ابن عامر  
 الجاهلي اجتهاد فان اصبحت فلك عشرا حوس وان اجتهادوا فلك  
 فلك اجر واحد رواه احمد بن حنبل الصحيح وقوله صلى الله عليه وسلم





اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم اصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد ثم اخطا  
 فله اجر واحد متفق عليه من حديث عمر وابن العاص وسائر الطبراني  
 واحمد بن حنبل حديث شعبه **فصل في الاحكام التي يحكم بها المسلمون**  
 في الدين بمشروعاتها **ثبتت** **سبعة** **الحج** التي سبق ذكرها **اربعة** **مقتضيات**  
**ونى حقوق الله** وانواعها ثمانية الايمان بالله ورسوله كالنظر في  
 كانت الفرائض فروا ولا يمان لا تفصح بدونه وهو يفتح بدونه والقوانين  
 المحضنة كحد الزنا والنزب والعقوبات القاصية كحرمان الميراث بالقتل  
 قصر لانه مالي وهو قاصر بالنسبة الى البدنية والحقوق الدائرية بان  
 العبادة والعقوبة كال كفارة ثن ادي بالصوم ووجبت جزا على اقل  
 محظور وعبرة فيها معنى المرونة كصدقة الفطر تجب في الاشنان  
 بسبب رضى غيره ومونة فيها معنى العبادة كالغنى في حفظه  
 الارض والمصارف الزكوة ومونة فيها معنى العقوبات كالحراج يتعلق  
 بالارض ويصرف لحفظها وسبب الزلزلة يستعمل عن الجهاد وحق  
 قائم بنفسه اي كايته بدونه من غير ان يتعلق بغيره العبد ومن غير  
 ان يكون له سبب مقصود يجب عليه العبد اياه وحسن القيام  
**وحقوق العباد** **هذا** **العبد** كملك المبيع والامن وملك النكاح  
 والدية وبدل المتلفات في المقصوبات وحق ذلك **وما** **يجب**  
**فيه** اي اجتمع حق الله تعالى لانه وحق العبد **حق الله** **قالب** كحد  
 القذف فيه حق الله تعالى لانه شره حد اجزا وحق العبد لدفع العار  
 واغلب حق الله تعالى لا يجري فيه اذن ولا اسقاط ولا اختيار من  
**وما** **يجب** **عليه** **هذا** **العبد** **قالب** كالعضاض في حق الله تعالى  
 وهو خلاف العالم عن الفساد وحق العبد لوقوع الجناية على نفسه  
 وهو فاله يجري فيه الارث والعضاض بالمال ومحنة العفو **وهذه**

الحقوق

**الحقوق** اي حقوق الله تعالى الخالصة وحقوق العبد الخالصة  
 وكان حقه ان يذكر هذا قبل قوله وما اجتمع الخ الا انه لعدم  
 دراسته باصولنا اخبره **تنقسم** **الى** **اصل** **وخلق** **في** **القسم** **الاول**  
 الذي هو اصل **كل** **ايمان** **في** **صحة** **المقصد** **وهو** **ادعاء** **القلب**  
 بحقيقة جميع ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم **ولا** **وام** **هو** **مذهب**  
 الفقهاء **ثم** **صائر** **القرار** **اصلا** **مبتدا** **خلق** **عن** **المقصد** **اي** **من**  
 الايمان الذي هو الاقرار والتصدق **في** **احكام** **الدين** **بان** **يقوم** **مقامه**  
 ويرتب عليه احكامه والطهارة بالماء اصل والنبه خلق عند الله  
**والقسم الثاني** ما ثبت بالبحر وهذا يوهم انه قسم الخلق فكان حقه  
 ان يتبع من الثمن كتابه فيقول كما قال حملة ما ثبت به **الحج**  
 للاحكام وما يتعلق به الاحكام اما الاحكام فكذا او القسم الثاني **ما**  
**يتعلق** **به** **الاحكام** **المنزوعة** **وهي** **اي** **ما** **يتعلق** **بالاحكام** **المنزوعة**  
**سبب** **وهو** **لغة** **ما** **يتوصل** **الى** **المقصود** **وفي** **السريرة** **افساد** **فيها**  
**سبب** **حقوقي** **وهو** **ما** **يكون** **مربوا** **الى** **الحكم** **وهذا** **غير** **مانع**  
 فقد نزل في الاصل من غير ان يضاف اليه وجوب ولا وجود ولا  
 يعقل فيه معاني العلل يخرج باول العلة وبالقياس المطلوب فانك  
 السبب الذي يشبه العلة والسبب الذي فيه معنى العلة وهذا  
 كدلالة السارق على مال انسان فاذا سرق لم يضمن الدال لانه  
 الدلالة سبب محض تخلل بينه وبين ماله المقصود وماله حلة  
 غير مضاف الى السبب وهو الفعل الذي بانشره المدلول باختياره  
**وسبب** **مجانز** **باختيار** **ما** **يؤول** **اليه** **وهو** **بالله** **قالب** **وسمي**  
 سببا للكفارة مجاز لان اليقين انما يحدث للبر لكنها تقضي  
 الى الحكم عند نزال المانع فكانت سببا باختيار ما يؤول **وهذه**



اي نحو اليمين كالطلاق المعلق بشرط **وهو** اي السبب المجازي من  
**الطلاق** لانه حلة العلة اذ الحكم يضاف الي العلة فلو اضيق الى السبب  
كان سببا في معنى العلة كسوق الدابة وفقها كل واحد منهما سبب  
لتلحق ما يتلحق بوظيفها حالة السوق والعقد وقد يحلل بينهما  
لتلحق ما هو حلة وهو فعال الدابة لكن هذه العلة مضافة الي  
السوق والعقد لعدم صلاح حيثه اضافة الحكم الى العلة **والعلة**  
**هي عبارة عما يضاف اليه وجود الحكم** **بشرط** يخرج بالاول  
التعريف ولذا في السبب والعلة وحلة العلة والتعليقات في  
العلة الشرعية الحقيقية تلك التي اشبه الاسم والمعنى والحكم فالاول  
ان تكون في الشرع موضوعا لموجبها الثاني ان يضاف ذلك الحكم  
اليها بلك واسطة والثالث ان يثبت الحكم عند وجودها بلك شرعا  
**وهو قسم** **الاول** حلة اسما وحكما ومعنى كالبيع المطلق للملك  
فانه موضوع للملك والمملك يضاف اليه بواسطة وهو موثر في الملك  
وقبيل به الحكم عند وجوده والثاني حلة اسميا لا حكما ولا معنى  
كالطلاق المعلق بالشرط لانه موضوع في الشرع حكمه ويضاف الحكم  
اليه عند وجود الشرط وليس حلة ولا حكما لانه يتأخر عنه الى  
وجود الشرط ولا معنى لانه لا يتأخر له فيه قبل وجود الشرط والثالث  
حلة اسماء ومعنى لا حكما كما لبيع بشرط الخيار فان البيع حلة للملك  
اسما بانه موضوع له ومعنى لانه يحكم هو الموثر في ثبوت الملك لا حكما  
بان الحكم وهو ثبوت الملك المتأخر والرابع حلة لها شبه سبب  
سواء القريب حلة للملك والمملك في القريب حلة للعقود فيكون العتق  
مضافا الى الشرا بواسطة من حيث لانه لم يوجد الا بواسطة العلة  
كان سببا ومن حيث ان العلة من احكامه كان حلة بشبه السبب

والخامس

والخامس وصف له بشبه الملك كاحد وصفي حلة ذات وصفين كالمجنس  
او العنصرية النسبية والسادس حلة معنى وحكما لا اسما كاحد  
وصفي العلة وحلة معنى لانه موثر في الحكم وحكما لان الحكم يوجد حده  
لا اسما لانها تضاف اليه وحده ليس بموضوع للحكم والسابع حلة  
اسما وحكما لا معنى كالسفر فانه حلة للشخص اسما لانها تضاف اليه  
وحكما لانها تثبت بنفسه السفر متصل به لا معنى لان الموثر في ثبوتها  
المشقة لا نفس السفر **والشرط** **وهو لغة** العلة منه **وسمى** **ما يتعلق**  
**به الوجوب دون الوجود** اي دون ان يكون موثرا في وجوده  
واكثر من به عن العلة قبل ولا بد ان يزيد فيها اخر وهو ان يكون  
خارجا عن ماهية ذلك الشيء ليخرج به جزوه فانه ايضا مما يتوقف  
عليه وجود الشيء وليس بموثر فيه وامسماه حلة الاول شرط محض  
وهو الذي يتوقف انعقاد العلية على وجوده مثل دخول الدار  
بالنسبة الى وقوع الطلاق المعلق به في قوله ان دخلت الدار فانت طالق  
فان انعقاد قوله انت طالق عليه لوقوع الطلاق موثوق على وجوده  
وليس له تاثير الثاني شرطه هو حكم العلة كحرف البئر في الطريق فانه  
شرط لتلحق ما تلحق بالسقوط والعلة نقل الساقط والمعنى سبب لكن  
العلة ليست صالحة لافادة الحكم اليها فاضيق الى الشرط وكذا اشق  
الزق الذي فيه ما بيع فانه شرط والعلة ما يعينه وهو حلة غير صالحة  
لاضافة الحكم اليها فاضيق الى الشرط والثالث شرط له فيه حكم السبب  
وهو الشرط الذي تحلل به بينه وبين شرطه فعل فاعل مختار غير  
منسوب لذلك الشرط كما اذا حل قيد عبيد فابق فالحل شرط التلحق  
وهو متقدم صورة ومعنى فاسببه السبب والا باق حلة وهو غير حادث  
بالحل فانقطع عن الشرط فكان التلحق مضافا للعلة فلا يعنى الحال



ومثله من فتح باب فقص فظا الطير عند أبي حنيفة وأبي يوسف والحق  
 بمحمد فغل الطير سبيلك نما والمرق والرابع شرط اسمها الحكم وهو  
 ما يغتفر إلى الحكم وجوده ولا يوجد عنه كأول الشرطين في حكم يتعلق  
 بهما كقوله لا مراءنة ان دخلت الدار فالت طالق فمن حيث انه يتوقف الحكم  
 عليه ببعض شرط من حيث انه لا يوجد عنه لا يكون شرط الحكم والخاص بشرط  
 وهو كالعامة كالأحصان والزنا ويرفع الشرط بصيغته كان دخلت الدار  
 وظلته كقوله المرأة التي اتزوج طالق **والعامة نفي الوجوب** أي  
 وجود الحكم من غير تعلق **وجوب** كالأحصان فلا يصح منتهية  
 إذا رجعوا واختار بعض أن الأحصان بشرط **فصل في الأهلية** وهي  
 شئت في الحمل بالولادة فإذا ولد الأدمي كانت له ذمة صلحة للوجوب  
 له وعليه في بعض الحقوق وتام الأهلية التي جعل مناط التكليف **مقتضى**  
**فيه العقل** ولما كان هذا الفصل لبيان أحوال المكلف ذكر فيه ما يختلف  
 به الأحوال فقال **في معتزلاتها** أي العوارض على الأهلية **نحو أن سرق**  
 أي يكون **من قبل الله** لا اختيار فيه للعبد فينسب إليه السامية باعتبار  
**كالضعف** وحكمه انه يسقط ما يجمل السقوط عن البالغ بالعدوك الصلوة  
 والصوم ويصح منسوله ما لا عهد فيه **والجنون** وحكمه انه يسقط به  
 كل العبادات إلا انه إذا لم يمتد بالحق بالنوم ويجعل كان لم يكن واستداده  
 في الصلوة بان يزد على يوم وليلة وفي الصوم ما استغرق الشهر وفي الزكاة  
 بالحوال وأبو يوسف أقام أكثر الأحوال مقام كله **والنبيان** وهو لا ينافي الوجوب  
 في حق الله تعالى لأنه لا يعدم العقل والذمة لكنه إذا كان غالبا في الصوم  
 والسمية في الذبيحة وسلام الناس في الصلوة يكون حقوقي ولا يجعل  
 عذرا في حقوق العباد **والنوم** وهو يوجب تأخير الخطاب للأدلة  
 لما لم يمتد غالبا لم يكن في وجوب القضاء عليه حرج وينا في الاختيار

حق

حتى بطلت عباراته في الطلاق والعناق والأسلحة والردة ولم يتعلق  
 بقراءته وكلمته وقهره في الصلوة حكم وتقوم من العوارض الساقية  
 التي لم يذكرها المصنف الاختار وهو كالنوم في مخالفة الاختيار وهو  
 حديث بطل حال وإذا امتد سقط به الأفعال والقضاء في الصلوات كالنوم  
 وفي الصلوة لأن امتدادها نادر فلا يعتبر **والمرق** وهو ينافي أهلية  
 الكرامة من السهادة والقضاء والولاية وما كنية المال ولا ينافي ما كنية  
 غير المال كالنكاح والدم **واللعنة** بعد البلوغ وهو اختلاف الحكم  
 فالمعتوم من اختلاف كونه فكان بعضه كلام العقل وبعضه كلام  
 المجازين وهو كالصبي مع العقل حتى لا يمنع صحة القول والفعل فإذا  
 اسلم يصح أسلمه ولو أثل مال الغير يضمن ولو نكح من أثنان صح  
 ونشوق بعه وشرارة على أجازة الولي **والحيض** **والنفس** وهما  
 لا بعد ما أهلية بوجه لكن الظاهر في الصلوة شرط وفي العقود  
 فلا تجب عليهما القضاء وجعلت الظاهرية عنهما نحو صحة الصوم  
 بنصر على خلاف القياس وهو حديث عائشة رضي الله عنها كان يصينا  
 ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوم بقضاء الصوم ولا نوم  
 بقضاء الصلوة متفق عليه فلا يتعدى إلى القضاء **والمرق** **والنفس** وانه لا ينافي  
 أهلية الحكم والعبادة وكونه من أسباب الفجر فشرعت العبادة عليه  
 بقدر المكنة ومن أسباب تعلق حق الوارث الغريم بماله فحق الوارث  
 بالثلثين وفي حق الغريم بالكل **والموت** وانه ينافي في أحكام الدنيا  
 مما فيه تكليف لعدم القدرة والاختيار وما شرع عليه الحاجة غيره  
 فان كان حقا متعلقا بالعين يبقى بغيرها كالأمانات وإن كان دينيا لم  
 يبقى بحجزة الذمة حتى ينضم إليه مال أو ذمة كقبيل وإن شرع عليه بطريق  
 الصلوة كنفقة المحارم بطل لا أن يوصى بها فيخرج من الثلث وإن كان حقا



له بقي له ما ينقص به الحاجة **ومكتب** عطف على سائر وهو النوع  
 الثاني **وهو من جهة العبد كالجمل** وهو معنى بضاد العلم وهو  
 انما جهل الكفار بالله تعالى وجهل صاحب الحق بصفات الله تعالى وجهل  
 الهادي وهو من خرج عن طاعة الامام وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب  
 والسنة المشهورة فهذا لا يصلح عذرا لوضوح دليل ما جهل والمجهل  
 في موضع الاجتهاد الصحيح كمن فاته العصر فسلم المغرب قبل قضاءها  
 فلما جاوزها وجهل التفتيح يبيع دار يجنب داره وجهل الاملة  
 المنكوسة اذا اعتقت بالاعتاق والخيار وجهل البكر بالغة بالكلح  
 الولي وجهل الوكيل بالوكالة او بالعزل وجهل المادون بالافت او بالجر  
 يجعل عذرا **والسفه** وهو خفة تعثر الانسان فتبعته على السرف  
 والبذخ وان لا يوجب خللا في الاصلية ولا يمنع شي من احكام الشريعة  
 ويضيع ماله عنه في اول ما يبلغ الي خمس وعشرين سنة عند الامام والي  
 ان يونس بن عتبة عنده عند صاحبها وانه لا يوجب الحجر اصله عند الامام والي  
 ان يونس بن عتبة عنده عند صاحبها وانه لا يوجب الحجر اصله عند الامام  
 وكذا عندهما فيما لا يبطله الهزل كالنكاح والطلاق والعتاق ويوجب  
 في غير ذلك ثم عندهما هذا الحجر انواع قد يكون لسبب السفه مطلقا  
 وذلك ثبت عند محمد بن قيس السفه اذا حدث بعد البلوغ او بلغ  
 كذلك لانه سبب الحجر فلا يقتضي القضا المحنون والصباء وعند ابى توفى  
 لا بد من حكم القاضي لان حجره للنظر وباب النظر للقاضي حتى لو ياع  
 قبل حجر القاضي جازم عند ابى توفى وعند محمد لا يجوز وقد يكون بان  
 يمنع المديون عن بيع ماله لبقاء الدين فان القاضي يبيع عليه ماله  
 العروض والعقار وذلك نوع من الحجر لا يفرق الغير عليه وقد يكون  
 للخوف على المديون بان يبيع ماله يبيع الشيء باقل من ثمن المثل

او باقل من ثمنه عليه ان لا يبيع تصرف الامع هو لا العرفا والرجل غير  
 سفيله **والسقم** وهو ان يكون مباحا من مباح كشره الدوا وشرب  
 المكرة والمضطر يشرب ما يتخذ من الحسنة والشعر والذرة او العسل  
 فهو كالاغما وعند ابى حنيفة منع صحة الطلاق والعتاق وسائر  
 التصرفات وان كان من محظور وهو السكر من كل شراب محرر فلا ينافي الخطاب  
 وتلزمه احكام الشرع وتصح عياراته بالطلاق والعتاق والبيع والشرأ  
 ولا قاربه الحدود والخالصة والرفقة وتبقى من العوارض المكتسبة الهزل  
 وهو ان يراد بالشيء ماله بوضع له او لا ما يصلح له اللفظ استعبارا وظاهرا  
 معني قول ابى منصور الطهراني ما يراد به معنى وانه ينافي اختيار الحكم  
 والرضي به ولا ينافي الرضي بالبيان والاختيارها ولا ينافي الاهلية وجوب  
 ولا يكون في وضع الخطاب بحال ولكن لما كان عذرا اتمه في اعدام الرضا  
 بالحكم لا في اعدام الرضي بالملفظة وجب الفطر في الاحكام وكل حكم يتعلق  
 بالعبادة فون الرضي بحكمها يثبت وكل حكم يتعلق بالرضي لا يثبت **والسفر**  
 وهو الخروج المديد وادناه ثلاثة ايام واليها وشئت احكامه بنفس  
 الخروج بالنية وان لم يتم السفر علتة هذه تحقيقا للرحضة فيؤثر في قصر  
 دوات الاربع وثاني الصوم **والخطا** وهو عذر صالح لسقوط  
 حق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد **والاكراه** ويتحقق بغلبة  
 ظن وقوة ما هدد به وان خالف وهو ملجئ بعدم الرضي ونفسد  
 الاختيار بالاكراه بالقتل وغير ملجئ وهو بعدم الرضي ولا يفسد الاختيار  
 كالاكراه بالحبس ولا بعدم الرضي وهو ان يرغم بحسب ابيه او ابنته  
 او ما يجزى مجزى ذلك والاكراه بجملته لا ينافي الخطاب والاشلية وما يصلح  
 ان يكون المكرة فيه الله لغيره كالتلف في النفس والمال فالضمان في المكرة  
 وما لا اكراه والوطي فيقتصر الفعل في المكرة **والحرمان انواع** هذا







مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>